نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ٢٠١ - ٢٠٢ فبراير/شباط - مارس/آذار ٢٠٠٥

في هذا العدد

يعرض هذا العدد لتطورات عديدة وكثيفة في عدد من الساحات العربية، لعل من أبرزها التطورات الحادثة في لبنان عقب اغتيال الشهيد "رفيق الحريري"، وعكست مقدرة الشعوب العربية على الممارسة الديمقراطية، وصعدت المخاوف على السلم في لبنان ومجمل المنطقة.

كما يعرض العدد للتصعيد الذي تشهده الساحة السودانية على صلة بكارثة دارفور، والتي بلغت ذروتها مؤخراً بقرارين لمجلس الأمن لفرض عقوبات، بالإضافة لمحاكمة مرتكبي الانتهاكات في دارفور.

كذلك يتابع العدد النظر في مسار التطورات اللاحقة على إجراء الانتخابات في فلسطين والعراق تحت الاحتلال، ويتناول أيضاً التطورات السلبية والإيجابية في مختلف البلدان العربية، ونتائج مؤتمرين هامين أولهما حول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وثانيهما هو مؤتمر الإصلاح العربي الثاني بالإسكندرية.

لبنان ..(٢)

اغتيال الشهيد "رفيق الحريري" يكشف عن المدى الذى بلغه الاحتقان السياسى الداخلى فى لبنان .. وتقرير أممي يمهد للجنة تحقيق دولية.

السودان ..(٧)

تقرير اللجنة الدولية للتحرى حول دارفور.. وصدور قرار مجلس الأمن بمحاكمة المتهمين بارتكاب انتهاكات أمام المحكمة الجنائية الدولية.

مصر ..(١١)

المنظمة ترحب بمبادرة تعديل المادة ٧٦ من الدستور وتطالب المؤسسات الدستورية بعدم تفريغها من مضمونها.

الكويت ..(١٥)

عادت قضية المرأة تتصدر من جديد اهتمامات الساحة الكويتية وسط تفاؤل بإقرار حقوق المرأة السياسية.

قطر ..(١٧)

الإعلان عن إجراء انتخابات تشريعية تطور هام بعد الانتخابات البلدية عام ١٩٩٩ وتطبيق الدستور عام ٢٠٠٤.

العراق ..(٥)

انتخابات عراقية تؤدى إلى تداعيات سياسية تعزز الإشكاليات التى تعرقل توزيع المناصب القيادية .. وسط استمرار تدهور الوضع الأمنى داخل البلاد.

فلسطين ..(٩)

جهود لتأمين وحدة الصف الفلسطينى وتثبيت اتفاق الهدنة .. بينما تمضى إسرائيل فى توسيع المستوطنات واستكمال الجدار الفاصل فى ظل صمت أمريكي.

الجزائر ..(١٣)

الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان توجه رسالة للقمة العربية تدعوها لتبنى إصلاحات حقيقية على عدة أصعده.

البحرين ..(١٧)

المنظمة ترحب بقرار البحرين بتدريس مادة الديمقراطية وحقوق الإنسان فى المدارس بصفة إلزامية.

وقائع ومتابعات (٢) إلى (٢٢)

شكاوى ومداخلات ..(٢٣)

أخبار المنظمات ..(٢٦)

لبنان على مفترق طرق

جاءت حادثة اغتيال المرحوم "رفيق الحريري" رئيس الوزراء اللبناني الأسبق في الرابع عشر من فبراير/شباط بمثابة علامة فارقة على صعيد الوضعين اللبناني والإقليمي، حيث سرعان ما كشف انفجار الغضب الشعبي عن المدى الذي بلغه الاحتقان السياسي الداخلي في لبنان، والذي تجلت صورته في الموقف من العلاقة الخاصة مع سوريا، وأعاد الحادث الذي راح ضحيته كذلك العشرات من مرافقي المرحوم "الحريري" والمارة بين قتيل وجريح، أعاد إلى الأذهان شبح الحرب الأهلية وتهديد السلم والاستقرار وأوضاع حقوق الإنسان، وهو الشبح الذي لا يزال ماثلاً.

فعلى الرغم من الحكمة والصلابة التي أبدتها مختلف جموع الشعب اللبناني سواء المعارضين للوجود العسكري السوري أو المؤيدين لعلاقة قوية مع سوريا، فإن أحداثاً متفرقة في ظل أجواء الاحتقان وبسببه أحياناً قد تهدد بشكل كبير سمة السلمية في التحركات الشعبية.

ففي أجواء الاحتقان السائدة، يمكن رصد ما يلي :

أولاً : تزايد الغضب نتيجة عدم إجلاء الحقيقة في شأن مقتل المرحوم "الحريري" رغم مرور شهر ونصف على وفاته، بينما اتسمت النتائج الأولية بالتضارب في أسباب الانفجار وتقنيته والجهة التي تقف ورائه، حيث لم يستسغ اللبنانيون كافة منطق تبني الخلية السعودية في تنظيم القاعدة المسئولية، انتقاماً من صلته القوية بالعائلة الحاكمة في السعودية.

ثانياً : أن الدور الذي لعبه "الحريري" منذ توقيع اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩ في جوانب مواجهة الأزمة الاقتصادية وإعادة الأعمار كان دوراً محورياً، لا سيما في بلد قليل السكان عظيم التأثير مثل لبنان، وقد تردى الوضع الاقتصادي على نحو متسارع عقب الحادث، وكان له تأثيره المباشر على معيشة اللبنانيين اليومية.

ثالثاً : أن التكوينات الطائفية لا تزال صاحبة التأثير الأقصى في تشكيل المعنويات اللبنانية، فرغم فضل اتفاق الطائف في حقن الدماء اللبنانية، إلا أنه كرس منطق المحاصصة الطائفية التي ظلت معياراً يجب إعماله وتقديره في أي وكل إجراء وقانون وقرار.

رابعاً : تجاهل القيادتين السورية واللبنانية لأهمية إعادة النظر في العلاقات بين البلدين بعد ١٦ عاماً من توقيع الطائف وإنهاء الحرب الأهلية.

وهذه النقطة الأخيرة تحولت إلى مرتكز في التحركات الشعبية والمواقف الرسمية والأهلية التي تلت الحادث، فبينما وجه بعض المعارضين اتهاماً مباشراً لسوريا أو لأنصارها في لبنان أو خارجه بالمسئولية عن ارتكاب الحادث، إلا أن غالبية المعارضة ألقت بثقلها وراء مطلب تنفيذ اتفاق الطائف عبر إعادة انتشار الجيش السوري وأجهزة مخابراته تمهيداً لسحبه نهائياً إلى خارج لبنان قبل إجراء الانتخابات المقررة في مايو/أيار المقبل.

انعدام الثقة

ولم يكن غريباً أن يرتكز الجدل الداخلي حول العلاقة الخاصة مع سوريا والوجود العسكري السوري عقب الحادث، حيث كانت هذه القضية هي محور الجدل في لبنان منذ ثلاثة سنوات بعد إعلان وثيقة "قرنة شهوان" التي نقلت المعارضة اللبنانية من السكون إلى الفعل والتحرك الجاد، واكتسبت التحركات المعارضة زخماً أكبر عقب العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله وما نتج عنه من تطويق الأراضي السورية أمريكياً وإسرائيلياً وإضعاف موقف سوريا إقليمياً، وبعدها الضغوط المتمثلة في إصدار الكونجرس الأمريكي لقانون محاسبة سوريا، قبل أن تنتهي إلى مبادرة مشتركة مع فرنسا لاستصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩ استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بما يعني إمكانية اتخاذ إجراءات قسرية ضد سوريا تبدأ بعقوبات وقد تصل إلى تدخل عسكري.

خلال هذه التطورات المتسارعة، عملت المعارضة على الاستفادة من تأثير الضغط الدولي في تحقيق أهدافها، وهي التي ترى في استمرار الوجود العسكري السوري استلاباً لسيادة لبنان واستقلال قراره السياسي، وتدلل بكون دمشق مرجعية للبنان وتمارس هيمنة مطلقة تحت صيغ عدة، سواء في اتخاذ قرار التسوية بمبدأ تلازم المسارين، أو في تكوين حكومات لبنان المتعاقبة واختيار قادته السياسيون، كما يدللون بعدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين، فلا سفارة لسوريا في بيروت ولا للبنان في دمشق، بل ويتضمن نقد المعارضة الاتهامات للأجهزة الأمنية السورية العاملة في لبنان بانتهاك حقوق المواطنين اللبنانيين، وممارسة أنشطة غير شرعية عبر الأراضي اللبنانية، وإساءة معاملة المواطنين اللبنانيين علناً.

وبطبيعة الحال، لم يكن ممكناً الوصول إلى هذه اللحظة دون وقوع متغيرات عدة، ومن بينها :

الأول : أنه بعد أكثر من ٢٩ عاماً على استدعاء سوريا لتأمين الوضع المتردي في لبنان مطلع الحرب الأهلية لوقف النزاع الأهلي الدامي، فقد انتفت الأسباب لاستمرار العمل بهذا الاستدعاء بعد تنفيذ اتفاق الطائف.

الثاني : أن دور القوات السورية في نزع مخاطر الصدام المحتملة بين الفئات اللبنانية بعضها البعض، وبينها وبين القوى الفلسطينية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين لم يعد بحد ذاته سبباً كافياً في ضوء الإجماع الشعبي اللبناني والموقف الفلسطيني الرسمي والأهلي المتمسك برفض توطين هؤلاء اللاجئين وحقهم في العودة، فضلاً عن تكريس لعب دور الأمن الداخلي في الجيش اللبناني وقوى الأمن من ناحية، وترسيخ دور تنظيم حزب الله في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب والساحة اللبنانية بصفة عامة.

الثالث : اندحار الاحتلال الإسرائيلي من معظم الأراضي اللبنانية المحتلة في مايو/آيار ٢٠٠٠ بفضل المقاومة الوطنية المتمثلة في تنظيم حزب الله مع الاعتراف بفضل الدعم والغطاء السوري القوي لأنشطته.

وهذه المتغيرات بقيت بحد ذاتها الأسباب الكافية في نظر بقية الأطراف اللبنانية لتأييد العلاقة الخاصة مع سوريا القائمة على أساس الدور الممنوح لها في تأمين الوضع اللبناني بمقتضى اتفاق الطائف، أو بمقتضى الاتفاقات الثنائية اللاحقة مثل معاهدة التحالف والصداقة والتنسيق، والتعامل المشترك مع تسوية الصراع مع إسرائيل من خلال ما يعرف بتلازم المسارين السوري واللبناني.

كما تجد القوى المؤيدة لسوريا بغيتها في كون التحرك الأمريكي الدولي ضد سوريا يسعى للانسجام مع المعارضة، والذي يعد جزءاً من تحرك أوسع ذا طبيعة عدوانية في مجمل المنطقة. خاصة مع تناول قضية التحرك الشعبي المعارض في مصادر الإعلام الأمريكية والغربية على كونه استجابة لمبادرة "بوش" من أجل الديمقراطية في العالم العربي.

هذا الاحتقان الحاد لم يمنع كون كافة اللبنانيين تحركوا بالملايين تأييداً أو رفضاً تحت راية لبنان الواحد، وبشجاعة تجلت في الحرص على التحرك السلمي وتجنب الاحتكاكات، والعمل الدؤوب للقادة على نزع أية بذور قد تنال من قوة المشهد وحيويته، والذي يصب في مصلحة كافة الأطراف، لكي ينجح كافة اللبنانيين في الاختبار، خاصة وأن قوى الموالاة وإن شكرت للدور السوري إيجابياته في لبنان، فإنها لم تطالب باستمرار الوجود العسكري السوري، ولكنها فقط حرصت على ألا يتحول المشهد من المطالبة بالسيادة الكاملة للبنانيين باتجاه بث الكراهية ضد الجار السوري، كذلك فإن المعارضة أكدت أنها لا تنسجم مع التحرك الأمريكي، لا سيما ما يتعلق بنزع سلاح حزب الله.

كذلك نجح الحكم مرتين، الأولى عندما استبق رئيس الوزراء "عمر كرامي" التصويت على الثقة البرلمانية في وزارته – والذي كان متوقعاً أن يكون لصالحها – ونزل عند رغبة المطالب الشعبية بتقديم استقالته، ثم تردده في إعادة تكوين وزارة جديدة دون مشاركة سليمة لقوى المعارضة، والثانية تأكيد المسئولين اللبنانيين على تمسكهم بتحقيق دولي عندما ترددوا في الموافقة على استقبال فريق تقصي الحقائق التابع للأمم المتحدة، وتأكيد الرئيس "إميل لحود" على هذا المطلب عقب صدور تقرير الفريق الدولي مثيراً للشبهات حول أدوار رسمية سورية ولبنانية في اغتيال "الحريري"، وهو التقرير الذي نعرض لنتائجه وتوصياته لاحقاً.

وقد لحقت بهم القيادة السورية بإعلانها بدء عمليات لإعادة الانتشار وسحب قواتها بشكل كامل قبل مايو/أيار المقبل رغم

بعض تردد في اتخاذ القرار النهائي.

إلا أنه يأتي قراراً في صالح البلدين مجتمعتين، فالقوى الداخلية تخشى بشدة من تأثير سوريا على مجريات انتخابات مجلس النواب المزمعة في مايو/آيار المقبل، ولبنان يدار في الوقت الحالي بحكومة تصريف أعمال مؤقتة.

و لا يبقى على القيادة السورية سوى أن تواصل عزمها على تجنب الانغماس في تعقيد الوضع القائم لصالح الشعبين السوري واللبناني، خاصة بعدما تفانت أطراف دولية في تعقيده، هذا التعقيد لا يزال قائماً في شأن قضية نزع سلاح تنظيم حزب الله وفقاً لنص القرار ١٥٥٩، وعلى الرغم مما أثير عن تحولات إيجابية في الموقف الأمريكي الفرنسي من قضية التعامل مع الحزب، ورغم تأكيد قادة المعارضة اللبنانية رفضهم مساعي تقويض الحزب وأنه يبقى شأناً لبنانياً داخلياً.

إن السخونة التي عايشها المواطن اللبناني منذ اغتيال المرحوم "الحريري" قد لاحت بشائر انفراجها وإن لم تنقشع مخاطرها إثر حوادث التفجير المتتالية في شرق وشمال بيروت، وبعض ما يثار بشكل غير موثق عن اعتداءات على مقيمين سوريين في لبنان، إلا أن القوى الدولية المنغمسة في الوضع اللبناني الحالي هي التي لا تزال موضع الاختبار، وعليها أن تقدم الدليل على كونها جادة في مساعدة لبنان لا تقويض استقراره ومن ورائه المنطقة، وهذه الجدية تعني ألا تحاول هذه الأطراف أن تهيمن على لبنان وقراره السياسي من ناحية ولا سيما فيما يتعلق بحزب الله، وأن تضمن أمن سوريا في مواجهة إسرائيل من ناحية أخرى.

وجدير بالقول، أنه على بلدان المنطقة أن تعي حجم المخاطر المتعاظمة في المنطقة، وأن تدرك أن صناعة القرار السياسي لم تعد مجرد عملية كسب أرض جديدة أو حتى أوراق تفاوض ممكنة، ولكنها باتت عملية تدور حول الكيفية التي يمكن أن تصبح معها كافة أطراف المجتمع رابحة، وهو أمر غير وارد إذا ما كان القرار السياسي غير مستند على معايير احترام وإعمال مبادئ حقوق الإنسان.

تقرير فريق تقصي الحقائق

قدم نائب مفوض الشرطة الإيرلندي "بيتر فيتزجيرالد" رئيس فريق تقصي الحقائق التابع للأمم المتحدة في ٢٥ مارس/آذار تقرير فريقه إلى "كوفي آنان" السكرتير العام للأمم المتحدة، وهو التقرير الذي حفل بالاستنتاجات وعلامات الاستفهام، حيث حمل التقرير أجهزة الأمن اللبنانية والسفارات السورية العاملة في لبنان مسئولية غياب الأمن وإشاعة التوتر.

واتهم التقرير أجهزة الأمن اللبنانية بارتكاب مخالفات جسيمة بإزالة أدلة وتزويرها وتدميرها في موقع الحادث، كما أشار إلى ممارسة سوريا لنفوذ غير محمود في لبنان يتجاوز العلاقة بين دولتين نظيرتين، والأخطر أنه أورد ما يعتبر تهديداً واضحاً من الرئيس السوري إلى الرئيس "رفيق الحريري".

وعرض التقرير بداية لنبذة عن الحرب الأهلية ودورها في إدخال سوريا إلى لبنان وتوسع نفوذها ودورها حتى توقيع الطائف ١٩٨٩ ثم اتفاق الصداقة والتحالف والتنسيق ١٩٩١ لتبرير مد الوجود العسكري السوري في لبنان، ثم انتقل إلى فترة التوتر في العلاقة بين الحريري والقيادة السورية بعد تراجع الأخيرة عن وعدها للحريري بعدم التمديد للرئيس "لحود" المدعوم من قبلها، وهو التعارض الذي أدى بحسب التقرير إلى تهديد الرئيس السوري للحريري والزعيم الدرزي "وليد جنبلاط" حال استمرارهما في معارضة التمديد للرئيس لحود.

وقال التقرير كذلك أن القيادة السورية حملت "الحريري" مسئولية صدور القرار ١٥٥٩ القاضي بسحب الوجود العسكري السوري من لبنان، ودفعه التصعيد بالاستقالة من رئاسة الوزراء، والإلقاء بثقله السني في خندق المعارضة بجانب الفصائل المسيحية والدرزية المعارضة، ونجاحه في ضم عناصر الخارج مثل "ميشيل عون" المقيم في باريس، واعتبر التقرير أن هذه المقدمات كانت كافية لتمهيد الأجواء لحادثة الاغتيال.

وانتقد التقرير أداء الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية التي اعتبرها قصرت في صيانة الأمن على نحو سليم، بينما اتهمها بإزالة وتدمير وتزوير أدلة في موقع الحادث.

وبعد أن حمل التقرير سوريا مسئولية التوتر الأمني في لبنان والذي على الأقل أدى إلى الحادث، فإنه أشار أيضاً لعدم قدرة أجهزة الأمن اللبنانية على تحقيق نتائج مرضية في التحقيقات، ودعا التقرير

إلى تحقيق دولي مستقل لكشف الحقيقة مصحوب بصلاحيات تنفيذية لإجراء تحقيقات على نحو سليم وبالتعاون مع أجهزة التحقيق القضائي اللبناني.

كما دعا التقرير بوجه خاص إلى أهمية وضرورة استعادة أجهزة الأمن اللبنانية للكفاءة المطلوبة وتخليصها من العجز عبر فصل المسئوليات الأمنية عن التطورات والأطراف السياسية، والاعتماد على سيادة القانون الذي يراعي مبادئ حقوق الإنسان، وبناء القدرات المهنية.

وقد أثار التقرير جدلاً حاداً على الأصعدة السياسية نتيجة نقص الوعي بمهمات تقصي الحقائق التي تجمع الشهادات والمعلومات وتفحص البيئة المحيطة بالأحداث وتخلص إلى استنتاجات أولية، ولا يمكنها إصدار أحكام قاطعة وتوجيه اتهامات، حيث علق البعض عليه بأنه لا يلبي هدف تحديد هوية الجناة، ووجده البعض الآخر متجاوزاً لمهمة الفريق في نتائجه.

وبينما وجدت المعارضة في نتائجه سنداً لموقفها، فقد عمد الرئيس "لحود" على الفور لطلب تحقيق دولي عاجل، وعرض وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال استعداده للخضوع للمحاكمة، وقدم وزير الخارجية طلباً رسمياً إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة لإيفاد لجنة تحقيق دولية مستقلة، وهو الأمر الذي يتوقع أن يسفر عنه قراراً قريباً لمجلس الأمن الدولي.

ومن ناحيتها، أدانت **المنظمة العربية لحقوق الإنسان** في بيان لها في ١٥ فبراير/شباط حادث اغتيال المرحوم "رفيق الحريري"، وأعربت فيه المنظمة عن بالغ أسفها للجريمة التى نتجت عن تفجير إجرامي مروع استهدف موكبه "الحريرى" وأدى إلى مصرع وإصابة العشرات.

كما أعربت عن بالغ خشيتها من تأثير العمل الإجرامي على وحدة واستقرار لبنان، خاصة في ظل أجواء الاحتقان التي تسود البلاد على صلة بالمواقف المؤيدة والمعارضة لمكانة العلاقات مع سوريا، وهي الأجواء التي تزايدت في أعقاب التلويح بالتدخل الدولي عبر القرار ١٥٥٩ فضلاً عن استمرار التهديدات الإسرائيلية بغرض تنفيس الاحتقان الناتج عن الانتفاضة الفلسطينية باتجاه الساحة اللبنانية، وهي الأجواء التي تثير المخاوف من عودة شبح الحرب الأهلية المريرة، بما لها من تداعيات إقليمية سلبية على مجمل الأوضاع في المنطقة، التي ترزح بالفعل تحت نير الحروب والاحتلالات الأجنبية.

وأدانت **المنظمة** الحادث الذي ينال من وحدة وتماسك لبنان، ودعت السلطات اللبنانية والسورية إلى اعتماد الشفافية في التحقيقات الجارية، وسرعة كشف الجناة أيا كانت مواقعهم أو جنسياتهم.

وقدمت المنظمة تعازيها لأسرة "الحريري" وجموع الشعب اللبناني، ودعت كافة الفئات اللبنانية للتماسك وترسيخ وحدة الصف الوطني في مواجهة الأخطار المحدقة بلبنان في هذه المرحلة الدقيقة."

ويبقى أنه على كافة القوى اللبنانية أن تتمسك بالنضال السلمى خياراً وحيداً إن جاز التعبير لصالح كافة أبناء لبنان الواحد.

العراق

نتائج الانتخابات العراقية وتداعياتها السياسية

فازت لائحة الائتلاف العراقي الموحد التي يتزعمها "عبد العزيز الحكيم" والتي يقال أنها مدعومة من قبل آية الله السيد "على السيستاني"، في الانتخابات التي أجريت في ٣٠ يناير/كانون ثان، بأعلى الأصوات فبلغت ٤٨،١% من الأصوات (١٣٢ مقعد من مقاعد الجمعية الوطنية من أصل ٢٧٥)، وجاءت اللائحة الكردية في المركز الثاني بنسبة ٢٥،٧% (٧١ مقعد)، وفازت لائحة "إياد علاوي"، بـ ١٣،٨% (٣٨ مقعد)، وحصلت لائحة "غازي الياور" على ١،٧% (٥ مقاعد)، وحصلت لائحة جبهة تركمان العراق على ثلاثة مقاعد، وحصلت اللوائح المستقلة متمثلة في اللائحة الشيوعية، والتحالف الإسلامي الكردستاني على مقعدين لكل منها، وحصلت كل من لائحة منظمة العمل الإسلامي (شيعية)، وتجمع الديمقراطيين العراقيين، وائتلاف بين النهرين (مسيحية) والمصالحة والتحرير على مقعد واحد لكل منها.

وعلى صعيد انتخابات مجالس المحافظات فازت اللائحة الكردية في انتخابات مجلس محافظة التأميم والتي تضم كركوك بنسبة ٥٨،٤% من الأصوات، وقد شكك العرب والتركمان في نتائج هذه الانتخابات، وعبروا عن اعتقادهم بأن انتخابات كركوك شابها التزوير ورفضوا الاعتراف بها.

وعلى صعيد آخر يثور الجدل بين

الطوائف العراقية المختلفة على عدد من الإشكاليات التي تعرقل وتؤخر تشكيل الجمعية الوطنية، من أهمها توزيع المناصب الوزارية، خاصة منصب رئيس الوزراء الذي تتنازع عليه الأحزاب الرئيسية الثلاثة، فالائتلاف الموحد المدعوم من المرجعية الشيعية رشح لهذا المنصب السيد "إبراهيم الجعفري"، الذي يتحفظ عليه الأكراد مخافة إقامة حكومة دينية، وتستخدم اللائحة الكردية آلية تعيين ثلثي النواب لمجلس رئاسي من ثلاثة أعضاء، يتولى اختيار رئيس الوزراء بالإلزام، كورقة ضغط لتحقيق مكاسب تاريخية، تتلخص في حسم قضية كركوك وضمها لإقليم كردستان والاستقلال بثرواتها، وضمان بقاء قوات البشمركة الكردية كجيش نظامي، وقبول ترشيح زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني "جلال طالباني" لرئاسة الجمهورية.

وقد أعلنت اللائحة الكردية عن نيتها التحالف مع الجهة التي تستجيب لمطالبها، الأمر الذي يثير استياء التركمان ورفض استبعادهم من أي اتفاق ثنائي بشأن المدينة التي تمثل مورد نفطي رئيسي للبلاد.

الإشكالية الثالثة تتمثل في إعلان "أحمد الجلبي" عن نيته فتح الحوار مع المقاومة المسلحة الوطنية للتوصل إلي تسوية سياسية، وهو الإعلان الذي أثار ضجة في الأوساط السياسية، وقد أكد "الجلبي" أن الأمن في العراق لا يمكن أن يتحقق إلا برضاء كافة أبناء الشعب وأنه لا يمكن اعتبار الملايين التي تؤمن بتحرير البلاد ومقاومة الاحتلال خارجين عن القانون ويجب القضاء عليهم، مؤكداً على أن المقاومة التي تدعو لخروج الاحتلال هي الجهة التي يجب التحاور معها، لا المرتزقة التي تستهدف الشعب العراقي.

وميدانياً...

بدأت قوات الاحتلال الأمريكية في ٢٠ فبراير/شباط، حملة جديدة أسمتها حملة "النهر الخاطف" على مدن محافظة الأنبار غرب بغداد بمشاركة قوات عراقية، ويزعم الاحتلال أن هذه الحملة تهدف إلي تطهير المدن من "الإرهابيين" وإعادة الأمن والاستقرار إليها، وبتكرار الزعم بأن "الزرقاوي" يختفي بها، وقد أسفرت هذه الهجمة عن اعتقال قرابة ٤٠٠ شخص، وصفتهم قوات الاحتلال بأنهم إرهابيون "مفترضون"، ومقتل وإصابة العشرات، وقال ناطق باسم الحرس الوطني العراقي إن القوات الأميركية اعتقلت أحد أبرز زعماء السنة في الرمادي وزعيم عشيرة أبو فرج الشيخ "محمد ناصر علي" و١٢ من أقربائه.

ومن ناحية أخرى أعلنت مصادر في وزارة الدفاع العراقية في ٢٥ مارس/آذار أن اشتباكات اندلعت بين قوات الأمن ومسلحين في مدينة الفلوجة، وقد تضاربت الأنباء عن حصيلة هذه الاشتباكات وسط مخاوف من مهاجمة المدينة مرة أخرى.

كذلك دارت معركة عنيفة بين القوات الأمريكية ومسلحين في ٢٤ مارس/آذار في بلدة تلعفر، وقال شهود عيان أن المعركة أسفرت عن مقتل عدد من المدنيين لم يتم حصرهم.

وفي ٢٣ مارس/آذار أعلنت قوات الاحتلال مقتل ٨٥ مسلح، في معركة عنيفة غرب مدينة تكريت، على إثر شن قوات عراقية وأمريكية هجوم جوي وبري، على ما وصفوه بمعسكر تدريب في منطقة الحلوة، وهو ما نفى صحته شهود عيان.

وعلى صعيد **التفجيرات والهجمات الدموية** التي يتعرض لها أبناء الشعب العراقي، وتقوم بتنفيذها جماعات مجهولة، شهد يوم ٢٧ فبراير/شباط سقوط أكثر من ١٢٠ قتيلا و١٤٨ جريحاً في عملية تعد الأكثر دموية في العراق منذ عامين، على إثر انفجار سيارة مفخخة في مدينة الحلة الواقعة على بعد ١٠٠ كلم جنوب العاصمة العراقية، واستهدف المفخخة مبنى لجنة طبية اصطف أمامه حشد كبير من العراقيين الراغبين في الحصول على شهادات صحية لازمة للتقدم لوظائف بالحكومة.

وفي ١٠ مارس/آذار قتل قرابة الـ ٥٠ شخص وجرح ١٠٠، في مجزرة أخرى استهدفت مسجدا للشيعة في الموصل شمالي العراق، كانت تقام به مراسم تشييع جنازة مسؤول في تيار الزعيم الشيعي "مقتدى الصدر" يدعى "هشام الأعرجي".

وقد أدان الناطق باسم هيئة علماء المسلمين هذا الهجوم الإرهابي، واتهم في تصريح له جهات وصفها بأنها "أكبر من العراقيين لها أجندتها الخاصة بالوقوف وراءه"، كما أدان فرع الهيئة في الموصل هذا الهجوم، ودعا العراقيين إلى ضبط النفس إزاء هذه الأعمال التي تهدف إلى زرع الفرقة بين المسلمين.

السودان

دارفور: النزاع .. التقرير.. المحاكمات .. العقوبات

استمر تطور الوضع فى دارفور يتخذ منحنى الخطر على مختلف الأصعدة على الرغم من موجة التفاؤل التى عمت عقب توقيع اتفاق سلام الجنوب وتفاهمات القاهرة مع المعارضة، فعلى الصعيد الميداني استمر التدهور يمثل السمة الأساسية، حيث استمرت الاشتباكات بين الجيش وجماعات المتمردين بما لذاك من تداعيات إضافية على الأوضاع فى مخيمات النازحين التى ظلت عرضه لهجمات جماعات الجنجويد وأفراد قوات الدفاع الشعبي فضلاً عن انتهاكات الشرطة لحقوق النازحين، ثم استهداف طواقم العمل الإنسانى المحلية والدولية على نطاق أوسع.

وعلى **صعيد المفاوضات**، انتهت موجة التفاؤل بنجاحها والتى ارتبطت بفكرة جريانها على أساس فك المسارين السياسى والأمنى فى الجولة المزمعة فى أبوجا والتى كان متوقعاً أن يترأس وفد الحكومة فيها "على عثمان محمد طة" النائب الأول للرئيس السودانى والذى قاد المفاوضات الناجحة مع الجبهة الشعبية لتحرير السودان فى الجنوب، ونتج التشاؤم بعد إلغاء الجولة المقررة فى أبوجا، وما أوردته مصادر صحفية بريطانية عن كون "على عثمان طة" على رأس قائمة أسماء المتهمين بارتكاب فظائع بحق المدنيين فى دارفور، وهى القائمة التى أعدتها **اللجنة الدولية للتحرى حول دارفور** وقدمتها فى مظروف مغلق إلى الأمين العام للأمم المتحدة مع تقريرها فى ٢٥ يناير/كانون ثان الماضى.

وعلى **صعيد التقرير**، والذى نعرض لنتائجه وتوصياته لاحقاً، فقد عكست مشاهداته الطبيعية المأساوية للوضع فى الإقليم، وجسامة الانتهاكات التى نجمت عن النزاع الضارى، وتداعياتها على المدنيين، والحالة المتردية للنازحين وأوضاعهم المعيشية بالغة السوء، واستمرار تعرضهم للانتهاك والاعتداء.

وعلى **صعيد المحاكمات**، فعلى الرغم من مسارعة الحكومة الفيدرالية فى الخرطوم إلى توقيف ومحاكمة ١٥ من المسئولين عن ارتكاب جرائم ضد المدنيين فى دارفور اتباقاً لمشاريع القرارات فى مجلس الأمن لتنفيذ توصيات **اللجنة الدولية للتحرى حول دارفور** لمحاكمة المتهمين أمام محكمة جرائم حرب دولية، وقال وزير الخارجية السودانى أن بلاده ترفض قطعياً أى قرارات دولية لمحاكمة متهمين أمام محاكم دولية.

فيما أصدر **مجلس الأمن** بعد مداولات عدة ومناقشات لمشاريع أمريكية وفرنسية قرارين قاطعين يقضى الأول بفرض عقوبات على المتهمين بارتكاب الجرائم ضد المدنيين فى الإقليم تشمل تجميد أموالهم وحظر سفرهم إلى الخارج، ولهذا الغرض يشكل المجلس لجنة تضم ممثلين لكل أعضاءه لتحديد المتهمين الذين يتوجب محاكمتهم أمام محكمة دولية لم يتفق عليها فى حينه، نظراً لإصرار المشروع الفرنسي على تنفيذ توصية **اللجنة الدولية للتحرى حول دارفور** بمحاكمة المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية فى لاهاى/هولندا، وهو الأمر الذى كانت ترفضه الإدارة الأمريكية التى تحارب المحكمة ووقعت لهذا الغرض اتفاقيات ثنائية مع ٨٢ دولة لمنع تسليم جنودها المتهمين بارتكاب جرائم حرب أمام المحكمة، وكانت الإدارة الأمريكية تسعى لتشكيل محكمة جرائم حرب أفريقية يكون مقرها فى أروشا بتنزانيا التى صوتت في مجلس الأمن لصالح مشروع قرار فرض العقوبات على السودان، والذى شمل كذلك حظر الطيران العسكرى السودانى فوق إقليم دارفور، ويستند القرار إلى الفصل السابع من الميثاق، وهو بذلك

يتيح استخدام الإجراءات القسرية لتنفيذه بما فيها القوة العسكرية.

وجاء القرار الثاني ليحسم هذا الجدل، بعدما تبنى مجلس الأمن القرار ١٥٩٣ القاضي بمحاكمة المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية، وصدر القرار بعدما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت لتمرير القرار، وإخضاع المتهمين للمحكمة التي ترفضها.

وقد كرس هذا القرار سابقة غاية في الأهمية على الصعيد القانوني والقضائي، حيث يحيل مجلس الأمن وللمرة الأولى متهمين بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات للقانونين الإنساني وحقوق الإنسان – والتي ارتكبت في داخل أراضيهم – إلى المحكمة التي لطالما واجهت محاربة أمريكياً وعزوفاً من القوى الأخرى كروسيا والصين واليابان وغيرها عن الانضمام للمحكمة، وهو الأمر الذي كان يضعف فاعليتها في السابق.

بيد أن هذا القرار أيضاً يثير الكثير من التساؤلات حول تلبية القرار لجوهر العدالة الدولية، خاصة مع المطالبات الواسعة لقوى المجتمع المدني الدولي بما فيها منظمات أهلية أمريكية لاحترام صلاحيات المحكمة وأحقيتها في النظر في الانتهاكات التي يرتكبها الجنود الأمريكيين، وبصفة خاصة خارج بلدهم، وما برز منها في العراق وأفغانستان تحديداً، وهي الصلاحية التي عملت الإدارة الأمريكية على تجنبها بالحصول على ضمانات من الأمم المتحدة لكي تتجاوب بالمساهمة في قوات حفظ السلام الدولية في العديد من مناطق النزاع الدولية.

بل إن تزامن هذا القرار مع قرار أخر للمجلس يقضي بنشر ١٠ آلاف جندى كقوات حفظ سلام دولية فى جنوب السودان كأحد آليات وضمانات تنفيذ اتفاق سلام الجنوب بين الحكومة الفيدرالية والحركة الشعبية لتحرير السودان، يعزز من التساؤل ويدفع باتجاه مزيد من الجدل حول عدالة النظام الدولي.

وفيما يلي **نتائج وتوصيات تقرير اللجنة الدولية للتحرى حول دارفور** عن الانتهاكات والأوضاع فى إقليم دارفور :

فى ٢٥ يناير/كانون ثان ٢٠٠٥ قدمت لجنة الأمم المتحدة التى شكلها الأمين العام فى مطلع أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤ تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ بتاريخ ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ لتحرى الأوضاع فى دارفور تقريرها إليه. وقد تحددت مهمتها وفقاً لنص القرار فى تقصى وقائع انتهاكات القانون الدولى والإنساني من جميع الأطراف، وتشخيص هذه الانتهاكات لتحديد ما إذا كانت أعمال إبادة جماعية للجنس قد وقعت، والإطراف والجماعات القائمة أو المسئولة عن هذه الانتهاكات واقتراح الآلية المناسبة لمحاسبة هذه الأطراف وتضمن التقرير ما يلى :

١- تركيز اللجنة على الوقائع التى حدثت فى الفترة من فبراير/شباط ٢٠٠٣ حتى منتصف يناير/كانون ثان ٢٠٠٥. حيث قامت بثلاث زيارات السودان وبالذات ولايات دارفور الثلاث وقابلت العديد من المسئولين بالحكومة المركزية والأقاليم وممثلى المجتمع المدنى وقادة القبائل والنازحين، واستمعت إلى موقوفين في مراكز الاعتقال وممثلى الأمم المتحدة. كما قابل ممثلو اللجنة فى اريتريا ممثلى حركتى التمرد فى دارفور: جيش حركة تحرير السودان (SLMA) وحركة العدل والمساواة (JEM). كما نظمت رحلة إلى أديس أبابا للوقوف على تقدير الاتحاد الأفريقي والبعثة الأفريقية فى السودان للموقف والإطلاع على موقف محادثات الأطراف السودانية فى أبوجا. وسجلت اللجنة تعاون جميع الأطراف معها فى ضمان حرية حركتها واتصالاتها لإنجاز مهمتها.

٢-نفت اللجنة انتهاج حكومة السودان لسياسة إبادة الجنس أو وجود نية لديها لذلك. فبصفة عامة لم تستهدف حوادث الاعتداء والقتل والتشريد أى جماعة محددة على أساس الجنس أو الأصل أو الدين. بل بدأ أن عمليات الترحيل قد نظمت وفقاً لمقتضيات مقاومة التمرد. ولا تنفى اللجنة إمكانية وقوع وقائع متفرقة من جانب بعض الأفراد بما فى ذلك مسئولى الحكومة يمكن إدراجها فى إطار نية إبادة الجنس. ولكن هذه الحالات يمكن أن تقررها محكمة مختصة على أساس فردى.

٣-جمعت اللجنة شواهد معتمدة على مسئولية بعض الأشخاص سواءً من مسئولى الحكومة المركزية أو الميليشيات المسلحة أو جماعات المتمردين أو ضباط الجيش بصفتهم الشخصية – عن ارتكاب بعض انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى بما فى ذلك الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. وذلك إما بالتورط فى التخطيط أو إصدار الأوامر أو المساعدة أو الفشل والتقاعس عن منع

ارتكاب هذه الانتهاكات (مهاجمة وقتل المدنيين، تدمير وإحراق القرى دون احتياطات تسمح للمدنيين بالمغادرة أو التحصن، ممارسات الخطف والاغتصاب والعنف والاستعباد الجنسي، وممارسات التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية).

ومعظم هذه العمليات قامت بها ميليشيات الجنجويد المدعومة من الحكومة ضد القبائل الإفريقية من الفور، والزغاوة، والمساليت. ولم تكن انتهاكات حركات التمرد بنفس الدرجة من الانتشار والنمطية.

٤- قررت اللجنة حجب أسماء الأشخاص المتورطين في نظرها عن الرأى العام لمتطلبات الإجراءات القانونية العادلة وحفاظاً على حقوق المشتبه فيهم ومقتضيات حماية الشهود ضد الإكراه أو الضغوط. فضلاً عن عدم تخويل اللجنة بسلطات التحقيق أو المحاكمة. وعليه، أكدت اللجنة ضرورة وجود جهاز موثوق به لتوثيق هذه الشواهد بهدف مساءلة ومحاكمة المسئولين عن الانتهاكات.

٥-فيما يتعلق بآلية المحاسبة والمساءلة ترى اللجنة أن نظام إلعدالة السودانى قاصر ومتقاعس عن مواجهة الموقف فى دارفور ومفتقر للحياد والنزاهة الضامنة للكفاءة والفعالية مما يتيح حصانة كاملة لمرتكبى الانتهاكات. ولذلك توصى اللجنة مجلس الأمن بإحالة الموقف فى دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية إعمالاً للمادة ١٣ (ب) من ميثاقها، وباعتبار هذا الموقف - كما سبق للمجلس أن أشار - يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين وباعتبار محاكمة المسئولين مساهمة فى استعادة السلام فى الإقليم. هذا على أن يتحرك مجلس الأمن فى مواجهة المتهمين وباسم الضحايا لإقرار التعويضات المناسبة من خلال تشكيل لجنة دولية للتعويضات. مما يدعم ذلك أن الجرائم الموثقة فى دارفور ينطبق عليها معايير ولاية ميثاق روما كما تضمنتها المواد ٧ (I)، ٨(I)، (F) وهى وجود نزاع مسلح، وكم من الشواهد على وقوع جرائم حرب على نطاق واسع كجزء من خطة أو سياسة عامة، وكم من الشواهد على وقوع هجمات نمطية ضد السكان المدنيين مع علم المسئولين مما يبرر تصنيفها كجرائم ضد الإنسانية.

٦- ولكسر حلقة الحصانة التى يتمتع بها مرتكبي الانتهاكات أوصت اللجنة باتخاذ بعض المعايير من جانب الأجهزة الدولية مثل تطبيق التحكم الدولى بواسطة دول أخرى، وإعادة لجنة حقوق الإنسان إنشاء مهام المقرر الخاص لحقوق الإنسان فى السودان، وإصدار تقارير دورية عن موقف حقوق الإنسان فى دارفور بواسطة المفوض السامى لحقوق الإنسان. كما أوصت حكومة السودان باتخاذ بعض المعايير منها إنهاء حصانة مرتكبى الجرائم، ودعم استقلال وحياد القضاء وتخويل المحاكم سلطة النظر فى قضايا حقوق الإنسان، وإتاحة حرية الحركة والاتصال أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع مراقبي الأمم المتحدة. والالتزام بحماية الضحايا والشهود، وتسهيل العودة الطوعية للنازحين والمشردين إلى ديارهم، والتعاون الكامل مع أجهزة وآليات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وإيجاد لجنة للحقيقة والمصالحة بعد إقرار السلام فى دارفور.

هذا وقد سبقت الإشارة إلى إلى عدم ترحيب الولايات المتحدة بالتقرير لنفيه اتهام الحكومة السودانية بارتكاب جرائم إبادة جماعية فى دارفور، وتوصيته بإسناد محاسبة مرتكبى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى المحكمة الجنائية الدولية التى تعارض الإدارة الأمريكية ولايتها القانونية.

فلسطين

محور تل أبيب/واشنطن

لا يعي رسالة الفلسطينيين

تابعت كل من الإدارة الأمريكية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي منهجها في ضخ المزيد من الوعود الإيجابية التي لا يرافقها سوى مطالبة الفلسطينيين بالمضي قدماً في تنفيذ التزامات لا تتصل بشروط التسوية ومعطياتها، فبينما تستمر كافة الأطراف المنخرطة فى الصراع فى العمل على رفع سقف التوقعات الإيجابية بمضمون خطابها السياسى وبصفة خاصة الطرف الإسرائيلى الأمريكى، إلا أن الإجراءات الفعلية المتخذة على الأرض لا تعكس توازناً مقبولاً أو مطمئناً للفلسطينيين وحقوقهم العادلة، ففى الوقت الذى نجح فيه الفلسطينيون فى الاتفاق على التهدئة والهدنة من طرف واحد، ترافقاً مع جهد تعزيز وحدة الصف الوطنى، فإن الأداء الإسرائيلى الأمريكي لم يقدم جديداً يمكن التعويل عليه لتوقع اقتراب تحقيق تسوية مأمولة، وهو ما يتجلى أكثر فى قضيتى

الجدار العازل والاستيطان.

ذلك أن الآونة الحالية تشهد صمتاً أمريكياً مطبقاً فيما يتعلق باستمرار الجدار العنصرى العازل فى الضفة الغربية، وتصريحات متناقضة فيما يتصل بإعلان إسرائيل عن توسيع الكتل الاستيطانية الرئيسية فى الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة تأكيداً لرفضها الانسحاب من كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة فى العام ١٩٦٧ وفق القرارات الدولية، بل إن هذه المخططات عمدت إلى البداية بمستوطنة معاليه أدوميم حول القدس المحتلة بهدف استكمال مخططات الفصل، وهو ما ترافق مع فضيحة بيع أملاك الكنيسة الأرثوذكسية فى القدس الشرقية المحتلة إلى إسرائيليين، وهى الفضيحة التى رافقها جدل حاد، وأعلن المجلس التشريعى الفلسطينى عن رفضه لها وقرر عدم شرعيتها وإبطالها.

وقد عمل الاحتلال الإسرائيلى على استغلال التجاوب الدولى مع خطة شارون لفك الارتباط الأحادى مع قطاع غزة بدعم أمريكى كامل، على الرغم من أنها لا تلبى على الإطلاق خارطة الطريق الأمريكية التى حظيت بدعم المجموعة الرباعية الدولية وتحفظت عليها إسرائيل بأربعة عشر بنداً ناسفاً لها، وهى الخارطة التى سبق للمنظمة أن قدمت الأدلة على عدم تلبيتها للشرعية الدولية ولحقوق الشعب الفلسطينى الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف (عدد رقم ١٧٩ - ١٨٠ فبراير/شباط، مارس/آذار ٢٠٠٣ صـ ١٩).

وبطبيعة الحال، وتكراراً لمنهجها ومماطلتها عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلى على شغل العالم بالصراع بين قواها السياسية الداخلية، وما إذا كانت حكومة شارون ستحظى بالثقة فى الكنيست وتتجاوز معارضة المستوطنين لخطته بالانسحاب من غزة أم لا، واستمرت الإدارة الأمريكية فى دعم هذه المماطلة، فروجت لنجاح سياستها فى تحقيق اختراقات فى الجمود الذى عاشة ملف التسوية فى مرحلة الرئيس الراحل "ياسر عرفات"، ومعربة عن تفاؤلها بالرئيس "محمود عباس" وقدرته على ضبط حركة الفصائل ووقف عمليات المقاومة التى لا تعترف بشرعيتها، بينما واصلت إبداء تفهمها لما يسميه شارون بالمصاعب الداخلية.

وقد تأكد ذلك فى عدم تجاوبها مع مطالب الفلسطينيين فى وقف الجدار العازل الذى عارضت إحالته من الجمعية العامة على محكمة العدل الدولية ثم رفضت حكمها الاستشارى بعدم شرعية الجدار الذى يكرس عنصرية الاحتلال الإسرائيلى واستقطاعها لأراضى الفلسطنيين والاستيلاء عليها بالقوة.

وتأكد أكثر بعد ما تراخت فى مواجهة خطط شارون للاحتفاظ بالمستوطنات فى الضفة الغربية والقدس المحتلة، فبعد ما جاءت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية موضع انتقاد واستهجان دولى لكونها اعتبرت أن خطط إسرائيل هى موضع تعارض مع السياسة الأمريكية مطالبة إسرائيل بتوخى الحذر فى شأن المستوطنات والقوانين الجديدة فى إشارة إلى مساعى إسرائيل الاستيلاء على أملاك الفلسطينيين فى القدس المحتلة تنفيذاً لقوانينها الجائزة التى تعرف بأملاك الغائبين، جاءت تصريحات السفير الأمريكى "دان كيرنزر" فى تل أبيب بمثابة تأكيد على استمرار الدعم المطلق لإسرائيل فى استيطانها وعدوانها على الفلسطينيين وحقوقهم، حيث أكد فى تصريحاته دعم إدارته لاحتفاظ إسرائيل بالكتل الاستيطانية التى اسماها "التجمعات السكانية الإسرائيلية الكبرى" فى المفاوضات القادمة مع الفلسطينيين، ومعتبراً أن ما ينشر عن معارضة أمريكية لهذا النوع من الاستيطان ناتج عن سؤ فهم وعدم إدراك للدعم المطلق مسبقاً من الرئيس الأمريكى نفسه فى هذا الشأن.

وهذا الموقف المتناقض والمتراخى فى مواجهة العدوان الإسرائيلى دعا القوى الدولية إلى التأكيد على رفضها لخطط إسرائيل، ومنها على سبيل المثال الاتحاد الأوربى عبر المفوض الأعلى للسياسة الخارجية "خافيير سولانا" الذى أكد أن الإجراء الإسرائيلى يتناقض مع مواقف كافة الأطراف المعنية بالصراع والتسوية، وكذا تصريحات مساعد سكرتير عام الأمم المتحدة للشئون السياسية "كيران برندرجاست" الذى دعا فيها إسرائيل إلى وقف كافة أنشطتها الاستيطانية، محذراً من أن استمرار النهج الإسرائيلى سيقوض مقومات الحياة للفلسطينيين، كما عارضته روسيا بشدة، واعتبرته يمثل تقويضاً لجهود التسوية السلمية.

ويأتى ذلك فى الوقت الذى اعتبر فيه المراقبون الموقف الأمريكى متناقضاً ومتراخياً لأنه يستهدف إرضاء الطرفين

الفلسطيني والإسرائيلي دون اغضابهما، في مرحلة تركز فيها السياسة الأمريكية أكثر على الملف السورى اللبنانى، والتلويح بأنها تستعد لعمل عسكرى ضد سوريا بعد تحريك قطع الأسطول السادس إلى منطقة شرق المتوسط.

ويستمر هذا النهج الأمريكي المنحاز على الرغم مما سبق أن أبدته من دعم كلامي للرئيس الفلسطيني، واعتبارها أنه بات ممكناً تحقيق التسوية بعد رحيل الرئيس "عرفات"، ولكنها على ما يبدو ستتابع تجربتها الأولى مع أبو مازن عندما كان رئيساً للوزراء.

ويتواصل هذا النهج رغم كثافة ما تصفه الإدارة الأمريكية بالمؤشرات الإيجابية التي أكدها الفلسطينيون من مؤتمر لندن إلى قمة شرم الشيخ، وبعدها بنجاح وتطور حوار الفصائل.

وعلى صعيد **الداخل الفلسطيني**، فقد تابع الرئيس الفلسطينى جهوده لتأمين وحدة الصف الفلسطينى، وتطوير هذا الجهد باتجاه استيعاب كافة الفصائل فى وعاء تنظيمى واحد هو منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تطورت المحادثات بين كل من السلطة الفلسطينية وحركة فتح من ناحية، وبين حركتى المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامى من ناحية ثانية، وفى الإطار ذاته فصائل منظمة التحرير الأخرى كالجبهة الشعبية والجبهة الشعبية (القيادة العامة) والجبهة الديمقراطية، وغيرها.

ونجح الرئيس "محمود عباس أبو مازن" على أسس من الشفافية والندية فى حوار الفصائل الموسع الذى جرى بالقاهرة برعاية رسمية مصرية من الاتفاق مع حماس والجهاد من حيث المبدأ على الاندماج فى منظمة التحرير التى تستوعب بقية فصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى مع حركة فتح، والتمهيد لتطوير المنظمة من الداخل، وبالتالى المساهمة فى عملية الاندماج لمختلف التيارات السياسية الوطنية والتعبير عنها فى إطار السلطة، وهو الأمر الذى يكرس ويرسخ نهج الوحدة الوطنية وينزع بذور الانقسام التى لطالما عملت إسرائيل على تأجيجها لإشعال فتيل الحرب الأهلية الفلسطينية، وبالتالى إثبات عجز الفلسطينيين عن الاضطلاع بشئونهم وإدارة مسئولياتهم حال إقامة دولتهم، وتبرير استمرار الاحتلال الإسرائيلى على أساس من الوصاية وضمان أمن إسرائيل.

وعلى الرغم من معوقات عدة تقف فى طريق تطبيق التزامات الفلسطينية الوطنية، وعلى رأسها عدم اعتراف إسرائيل بالهدنة من الطرف الفلسطينى وإصرارها على عدم الالتزام بمقابل لها رغم ترحيبها بهذه الهدنة، إلا أن دعوة الرئيس الفلسطينى لحركتى حماس والجهاد لمشاركة ممثلين عنهما فى اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، يعد خطوة إيجابية مهمة لتحقيق هذا الهدف، ومن الصعب أن يتم تقدير موقف حركة حماس بالامتناع عن حضور الاجتماع بشكل متعجل باعتباره رفضاً، حيث أكدت الحركة أن الأمر سابق لأوانه، وبما يعنى أنها تفضل التروى فى الأقدام على الخطوة.

وإذا كان تقدير بعض المراقبين لهذه الخطوة أن من شأنها تقييد قدرة الفصيلتين على المقاومة المسلحة، ولكنها فى الوقت ذاته ستمثل قيداً على ما يعتبره البعض استعداداً من جانب القيادة الفلسطينية لتقديم تنازلات عن حقوق ثابتة للشعب الفلسطينى.

ويؤكد على صحة التوجه الفلسطينى المشاركة القوية لحركة حماس فى الانتخابات البلدية، وهى على الرغم من رفضها للمشاركة فى منافسات انتخابات الرئاسة، إلا أنها أكدت عزمها المشاركة فى منافسات الانتخابات التشريعية المقبلة.

ويترافق مع هذا التوجه، استمرار السلطة فى إجراء الإصلاحات فى بنيانها الداخلى، وخاصة مسألة توحيد أجهزة السلطة الأمنية، وحيوية المناقشات فى المجلس التشريعى بشأن تشكيله حكومة "أحمد قريع" (أبو العلاء).

مصر

المنظمة ترحب بمبادرة تعديل الدستور

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن ترحيبها البالغ بمبادرة الرئيس "حسنى مبارك" فى ٢٦ فبراير/ شباط لتعديل المادة ٧٦ من الدستور المصري الخاصة بتنظيم قواعد اختيار رئيس الجمهورية وبما يتيح إجراء انتخابات بين أكثر من مرشح على موقع الرئيس بدلاً عن الاستفتاء الشعبي على مرشح واحد يسميه مجلس الشعب، ودعا الرئيس المؤسسات المكلفة دستوريا بإعداد وصياغة التعديل لعرضه على الاستفتاء الشعبي إلى وضع

عدد من الضمانات لجدية المرشحين، مع السماح للأحزاب القائمة قبل فتح باب الترشح لمرة واحدة بالمشاركة في الانتخابات المزمعة في سبتمبر/أيلول المقبل عبر تقديم مرشحيها دون قيود تنص عليها الضمانات، كما طالب الرئيس كذلك بتشكيل لجنة عليا مستقلة للإشراف على الانتخابات.

وتعد هذه الخطوة الإيجابية اختراقاً مهماً على صعيد إنجاز عملية التحول الديمقراطي، وهي الأولى منذ التحول إلى النظام الجمهوري في العام ١٩٥٣.

وقد حظيت هذه الخطوة بترحاب كافة الأطراف والقوى الوطنية، واكتسبت طابع المفاجأة، خاصة وأن نقاشات الحوار الوطني بين الأحزاب كانت قد عكست امتناعاً عن تلبية هذا المطلب قبل إجراء انتخابات مجلس الشعب والاستفتاء الشعبي على الرئيس نهاية العام الجاري.

كما أنها رفعت حيوية الجدل والنقاش حول تلبية المطالب الشعبية الأخرى التي تحظى بتوافق وطني عام، مثل تحديد مدد الرئاسة وصلاحيات رئيس الجمهورية والطبيعة الرئاسية أو البرلمانية لنظام الحكم في البلاد .. وغيرها من المطالب.

كما تزايدت حدة الجدل حول طبيعة التعديل المقرر عرضه للاستفتاء الشعبي العام وفقاً للدستور في مايو/آيار المقبل، وخاصة في شأن الضمانات الخاصة بجدية المرشحين، واللجنة العليا للإشراف على الانتخابات، وسريان حالة الطوارئ ..

ومن ناحيتها، دعت المنظمة في بيان لها المؤسسات الدستورية المنوط بها وضع التعديل الجديد إلى العمل على ألا تتحول الضوابط المطلوبة لضمان جدية الترشيح في الانتخابات الرئاسية إلى عقبات أمام المرشحين في المستقبل.

وطالبت المنظمة بإجراء التدابير اللازمة لتهيئة الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات وعلى رأسها إنهاء حالة الطوارئ وتوفير الاستقلالية للجنة المزمع استحداثها للإشراف على الانتخابات حتى تتسم هذه الانتخابات في الخريف المقبل بالسلامة والنزاهة.

... و في سياق متصل، قررت بعض جمعيات ومنظمات لحقوق الإنسان المصرية تشكيل لجنة لمراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة في مصر والتي ستتم في الربع الأخير من العام الجاري ٢٠٠٥. وأطلق على الجمعيات المشاركة في هذا التجمع "ائتلاف المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات" والذي يجمع عضوية عشرين منظمة حقوقية مهتمة بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وسوف يتخذ هذا التحالف هيئة استشارية تضم مجموعة من الشخصيات العامة وأساتذة الجامعات والأكاديميين المستقلين. وقد أوكل المؤسسون للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان مهمة المنسق العام لهذا التحالف.

مؤتمر تعديل قانون السلطة القضائية في مصر ينظمه المركز العربي لاستقلال القضاء

نظم المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة مؤتمراً موسعاً يومي ٢، ٣ أبريل/نيسان بالقاهرة، شارك فيه نخبة من رجال القانون والقضاء والمعنيون بشئون العدالة، والذي عني بإعادة النظر في مشروع تعديل قانون السلطة القضائية الذي أقرته الجمعية العامة لقضاة مصر في العام ١٩٩١ وأكدت عليه جمعياتهم العامة المتعاقبة وآخرها المنعقدة في ١٧ ديسمبر/كانون أول الماضي، وتكرر وعد الحكومة بالعمل على إصداره.

وقد أصدر المؤتمر عدداً من التوصيات، تضمنت:

١- مناشدة رئيس الجمهورية والحكومة والسلطة التشريعية سرعة إصدار مؤسسات اللازمة التي تكفل استقلال القضاء وضمان نزاهة الانتخابات. وإنهاء العمل بالتشريعات الاستثنائية وعلى رأسها حالة الطوارئ.

٢- مناشدة الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات ورجال الإعلام وسائر مؤسسات المجتمع المدني أن تتكاتف جهودها لاستصدار قانون للسلطة القضائية يكفل استقلالها وفقا للمعايير الدولية المعمول والمعترف بها على نطاق واسع، تحدد ملامحه الآتي:

* أن يكون معيار الكفاءة وحدة هو الفيصل بين المتزاحمين لشغل الوظائف القضائية.

* انتخاب أعضاء مجلس القضاء الأعلى من بين القضاء وتجنب تعيين أعضاؤه. وتضمين قضاة من الدرجات الأولى في المجالس العليا.

* ضرورة النص على أن تختص الجمعيات العمومية للمحاكم وحدها بتوزيع العمل- القضايا- وتأديب القاضي، وأن يقتصر دور الرئيس المحكمة على التنظيم

الإدارى.

٣- ضمان الاستقلال المالى للسلطة المالى للسلطة القضائية وإدراج ميزانية السلطة القضائية بندا واحدا بموازنة الدولة.

٤- إعادة النظر بشأن رواتب ومخصصات القضاة واتساقها مع المستوى العام للقضاة فى مصر.

٥- أن يتبع التفتيش القضائى مجلس القضاء الأعلى.

٦- أن تكون ترقية القضاة وفقا لكفاءتهم وتحت إشراف مجلس القضاء الأعلى.

٧- ضمان حق القضاة منفردين أو فى جمعيات أو منظمات ينشئنها بحقهم فى حرية الرأى والتعبير وفقا لآداب وتقاليد مهنة القضاء.

٨- مناشدة المشرع المصرى-والى حين تعديل قانونى الإجراءات الجنائية والمرافعات بما يكفل الفصل بين السلطات والعودة للعمل بنظام قاضى التحقيق-الأخذ بمشروع القانون المقدم من قضاة مصر لتعديل قانون السلطة القضائية الحالى.

٩- تكليف المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماة باعتباره الجهة الداعية لهذا المؤتمر يحمل هذه التوصيات إلى كافة الجهات الحكومية. ومؤسسات المجتمع المدنى مقرونة بتوصيات مؤتمر العدالة وإعلان بيروت الصادر عن مؤتمر العدالة العربى الأول وإعلان القاهرة الصادر عن مؤتمر العدالة العربى الثانى، والعمل على تنظيم مؤتمر نال توجه فيه الدعوة لمؤسسات المجتمع المدنى يعقد قبل الانتخابات الرئاسية القادمة على ان يطرح ضمن موضوعاته مناقشة الموضوعات التالية:

* تكوين لجنة من القضاة والمحامين وأساتذة القانون يناط بها الاختصاص بتعيين معاونى النيابة ويطعن فى قراراتها أمام مجلس القضاء الأعلى.

ضرورة وقف التمييز القائم على أساس الجنس فى التعيين فى المناصب القضائية، وأن يتم النص صراحة على حق المرأة فى تولى المناصب القضائية.

اختصاص مجلس القضاء الأعلى بتعيين النائب العام بناء على ترشيح من الجمعية العمومية لمحكمة النقض.

وقد ارتأى المشاركون فى ختام أعمال المؤتمر، ضرورة تعديل قانون السلطة القضائية، والأخذ بمشروع القانون المقدم من قضاة مصر فى الدورة البرلمانية الحالية لضمان إشراف قضائى حقيقى على الانتخابات الرئاسية القادمة، وان يكون العملية الانتخابية تحت إشراف قضاة الحكم فقط ومراقبة منظمات المجتمع المدنى ومؤسسات حقوق الإنسان.

القمة العربية

الرابطة الجزائرية تناشد القمة تبنى برنامج إصلاحات

وجه الأستاذ "بو جمعة غشير" عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ورئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان رسالة من الرابطة إلى القادة العرب المجتمعين في القمة العربية المنعقدة فى الجزائر يومى ٢٢ - ٢٣ مارس/آذار، ناشدت فيها الرابطة القمة كي تتبنى برنامج إصلاحات على عدة أصعدة حددتها الرسالة المعنونة "رسالتة مفتوحة إلى القمة العربية"، وتضنت أن التقارير العديدة التي صدرت في السنوات الأخيرة حول واقع حقوق الإنسان والحكم الصالح في البلدان العربية عرضت للمعوقات التي تحول دون تمتع المواطن العربي بحقوقه والمعوقات التي تقف في وجه بناء إدارة رشيدة وفي وجه إطلاق المسارات التنموية وإصلاح المؤسسات وتفعيل المشاركة الشعبية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وأضافت أن مبادرات داخلية وخارجية عديدة جاءت لتدعو لإجراء إصلاحات سياسية واسعة وتعزيز الحريات الديموقراطية وتطوير نظم التعليم ودعم مؤسسات المجتمع المدني وتطوير الخطاب الديني والاهتمام بقضايا المرأة.

وقالت الرسالة أن شعورا من الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان بمسئولياتها وكونها أحد المنابر التي يعبر المواطن العربي من خلالها عن واقعه، فإنها تدعو القادة العرب إلى التعجيل بالإصلاحات التالية:

*** الجامعة العربية**

- بتعديل ميثاقها بما يسمح بالتصدي لما يطرح من تحديات عربية وإقليمية ودولية.
- التنصيص في ميثاق جامعة الدول العربية على أن حقوق الإنسان والديموقراطية والإدارة الرشيدة لهياكل الحكم أسسا للأنظمة العربية.
- تدارك النقص الملاحظ في العمل العربي المشترك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العمل على حل المشاكل والقضايا

العربية، بروح من الفعالية والمسئولية.
- إقامة منظومة عربية لحقوق الإنسان تسمح بحماية حقوق الإنسان والحريات.
- جعل الميثاق العربي لحقوق الإنسان متماشيا مع المنظومة الدولية.- إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان كآلية فاعلة لحماية حقوق الإنسان في المنطقة.
- تفعيل دور المفوض السامي للمجتمع المدني.

*** الإصلاحات السياسية**

- ضرورة أن تعي كل دولة عربية أن إصلاح الجامعة، هو جزء من الإصلاح الشامل الواجب إجراءه في الوطن العربي.
- بناء الديموقراطية.
- الإقرار بتعددية سياسية حقيقة.
- الإقرار باحترام كافة حقوق الإنسان من مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.
- العمل على جعل دساتير الدول العربية منسجمة مع مبادئ الديموقراطية.
- تمكين المواطن من المشاركة في تسيير الشأن العام.
- إقامة انتخابات دورية حرة ونزيهة.
- تمكين الأقليات من التعبير عن نفسها في إطار مواطنة مشتركة مع بقية مكونات المجتمع.
- الوعي بأن عملية الإصلاح الديموقراطي هي جزء هام من عملية التنمية الشاملة القائمة على مبدأ المساواة والعدالة وإقرار حقوق النساء والمهمشين والفئات الضعيفة.

الإصلاحات المتعلقة بحقوق الإنسان

- العمل على كفالة الحريات وخاصة حرية التعبير والفكر والرأي والاعتقاد ودعم الوسائل المجسدة لهذه الحقوق والحريات، خاصة وسائل الاتصال والإعلام.
- إلغاء عقوبة الحبس بالنسبة لجرائم الصحافة والرأى.
- تشجيع النقد النزيه الهادف إلى المحافظة على المصلحة العامة.
- إلغاء احتكار الإشهار والمطابع ووسائل الإعلام من طرف الدولة.
- المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وإزالة التحفظات الصادرة بشأنها بالنسبة للدول التي صادقت عليها.
- إدراج التربية على حقوق الإنسان في المناهج الدراسية.
- إزالة كل العقبات أمام حرية الاجتماع والتنظيم وإنشاء الجمعيات.
- إلغاء حالة الطوارئ وكل القوانين الاستثنائية.
- إطلاق سراح كل سجناء الرأي وخاصة الذين لم يقدموا للمحاكمة.
- تشجيع تكوين منظمات الدفاع على حقوق الإنسان وترقيتها.
- إقرار مساواة المرأة بالرجل وتمكينها من كل الحقوق وجعلها شريكا فاعلا ومستفيدا من عملية التنمية.
- العناية بالطفل باعتباره أمل المستقبل.
- الإقرار بالتنقل الحر لكل المواطنين العرب بين الدول العربية وإلغاء تأشيرات الدخول للدول العربية لأي عربي يريد ذلك.

الإصلاحات المتعلقة بالإدارة الرشيدة للدولة

- احترام مبدأ الفصل بين السلطات.
- الإقرار بسيادة القانون. واستقلالية العدالة والمساواة، والشفافية و المحاسبة.
- جعل برامج التنمية تخضع لضوابط استراتيجية أكثر استجابة لتطلعات المواطنين.
- إنشاء إدارة محلية قريبة من المواطن، و جعل المجتمع المدني شريكا أساسيا في كل عمليات التنمية والتوجهات العامة.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دوره في مجال المبادرات الاقتصادية.

وبالنسبة للشعب الفلسطيني

- السعي من أجل ضمان حماية دولية للشعب الفلسطيني.
- العمل على الضغط على سلطة الاحتلال من أجل احترام اتفاقيات جنيف وخاصة الاتفاقية الرابعة وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وإزالة الجدار العازل.
- دعم الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة عاصمتها القدس.
- العمل على رفع الضغط على فصائل المقاومة الفلسطينية ورفض تصنيفها في خانة الإرهاب.

وبالنسبة للشعب العراقي

إن كان الشعب العراقي تخلص من نظام قمعي، فان سلطة الاحتلال لم تكن رحيمة به ، لذلك فهو في حاجة إلى دعم من أجل إنهاء الاحتلال.

- إدانة صريحة وواضحة لكل الانتهاكات التي تقوم بها قوات الاحتلال.
- العمل على تفعيل وترقي الحوار بين مكونات المجتمع العراقي بهدف بناء عراق جديد ، يحتضن كل مكوناته.

وبالنسبة للشعب اللبناني

الشعب اللبناني يمر بمرحلة حرجة في تاريخه تتطلب اليقظة والدعم.

وبالنسبة للشعب السوري

إن التحرشات ضد سوريا تخفي وراءها العمل على إضعاف حركة المقاومة اللبنانية والفلسطينية وان كانت الدعوة إلى إصلاحات ديموقراطية في سوريا ملحة فان التلويح بالاعتداء عليها من قبل قوى خارجية مرفوض و يتطلب تضامنا عربيا جادا.

الكويت

فصل أئمة مساجد لمخالفتهم التعليمات

في إجراء هو الأول من نوعه في الكويت، وعلى صلة بإجراءات مكافحة الإرهاب التي تأتي في سياق الحملة الدولية لمكافحة ما يسمى بـ"الفكر التحريضي"، قررت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فى ٣٠ يناير/كانون ثان ٢٠٠٥فصل ١٧ من أئمة المساجد وإحالتهم إلى القضاء بتهمة مخالفة رسالة الوزارة والمسجد. وقال وزير الأوقاف أن الإجراء المتخذ بحقهم تم بناءاً على توصيات اللجنة التى شكلتها الحكومة لمحاربة التطرف الدينى استفادة من التجربتين المصرية والسعودية، لكنه قلل من أهمية الإجراء مشيراً إلى أن عدد الذين تم فصلهم أقل من واحد فى الألف من خطباء المساجد في الكويت، نافياً أن يكون سبب الفصل بأن الأئمة ينتمون إلى الفكر التكفيرى. وأوضح أن اهتمام الحكومة سينصب على التربية ومناهجها مع تكثيف الوسطية وأدب الحوار والخلاف، لأن الكويت تحتاج إلى التعامل مع أدب الحوار وأدب الخلاف من خلال احترام الأخر وقبوله وليس بإقصائه لصيانة التعايش السلمى بين جميع فئات المجتمع.

ومن ناحية أخرى، أكد الوزير أن منع الأئمة السعوديين الموقعين على وثيقة الجهاد فى الفلوجة من المشاركة فى أى نشاط دينى داخل الكويت لا يزال سارياً. وأضاف ان هناك شروطاً وضوابط فى النشاطات الدينية، وفي مقدمتها الجانب الأمنى.

.. وإحالة مؤسسى حزب الأمة للتحقيق القضائي

قامت السلطات الكويتية فى ١ فبراير/شباط ٢٠٠٥ باستدعاء الأعضاء المؤسسين الخمسة عشر لحزب الأمة (والذى يعد أول حزب سياسى فى الكويت والخليج العربى) وقررت إحالتهم إلى النيابة للتحقيق معهم من دون إبداء تهم محددة.

وذكر المتحدث باسم الحزب أن الأعضاء لم يبلغوا رسمياً بالأسباب الحقيقة لاستدعائهم، ولكنه أوضح أنهم متهمون بخرق القانون الذى يمنع أى تجمعات بدون الحصول على موافقة رسمية من الحكومة. ووصف المتحدث هذا الإجراء بأنه غير شرعى، وأنه يتوجب على الحكومة أن تبادر إلى إصدار تشريع لإنشاء أحزاب سياسية.

وكان المعتقلون قد أعلنوا فى ٢٨ يناير/كانون ثان ٢٠٠٥ عن تشكيل الحزب بالرغم من عدم اعتراف السلطات الكويتية بالأحزاب السياسية وعدم وجود قانون للأحزاب السياسية فى الكويت.

وقال الناشط الإسلامى الكويتى حاكم المطيرى الأمين العام للحزب الجديد فى مؤتمر صحفى أنه تم تشكيل الحزب ليكفل الحق فى المشاركة الشعبية في اختيار الحكومة وفقاً لأطر الديمقراطية ومبدأ التعددية السياسية والتداول على السلطة بالطرق السلمية.

وتدعو المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات الكويتية إلى وقف هذه الإجراءات القضائية، والمبادرة إلى إطلاق حوار وطني يسمح بقيام الأحزاب السياسية، وخاصة وأن الكويت كانت الأولى بين بلدان الخليج العربي في تبني عملية الانتقال الديمقراطي، وتتمتع فعلياً بما يمكن وصفه تكوينات حزبية غير رسمية تتجلى في التكتلات والاتجاهات القائمة في مجلس الأمة.

.. والبرلمان الكويتى يناقش قريباً منح المرأة حق التصويت

عادت قضية حقوق المرأة تتصدر من جديد اهتمامات الساحة الكويتية، بعدما أكدت الحكومة أن مجلس الأمة سيناقش خلال شهر مارس/آذار مشروع القانون المتعلق بحقوق النساء السياسية.

وأعرب وزير الدولة الكويتى لشؤون مجلس الأمة عن تفاؤلة بإقرار المشروع الذى يمنح النساء حق المشاركة فى الانتخابات، وأن الحكومة تعتقد أن موضوع مشاركة المرأة فى العملية

السياسية سيحظى بقبول لدى أعضاء المجلس في ظل أجواء الحرية والديمقراطية التى تتمتع بها الكويت والأوضاع السياسية المنفتحة التى يمر بها العالم.

وتأتى مبادرة الحكومة بعد تقديم عشرة نواب عريضة للمطالبة بعرض القانون الانتخابى على المحكمة الدستورية بهدف الاعتراف بالحقوق السياسية للنساء. وكان سمو أمير الكويت قد أصدر فى مايو/أيار ١٩٩٩ مرسوماً يمنح النساء حق الترشيح والتصويت أقرته الحكومة، لكن مجلس النواب رفض إقراره بأغلبية بسيطة.

.. والدفاع عن معتقلين بجوانتنامو يؤكد تعرضهم لانتهاكات

أكد المحامى الأميركى "توم ويلز" أن موكليه الكويتيين الـ ١١ المحتجزين فى جوانتانامو تعرضوا للتعذيب بالصدمات الكهربائية والضرب بالسلاسل، وأن بعضهم أدلى بشهادات كاذبة للتخلص من التعذيب، وأضاف أن موكليه تعرضوا للتعليق من الرسخ والكاحلين بوضع مقلوب، وأن أسوأ أنواع الانتهاكات وقعت فى فترة الاحتجاز بأفغانستان وباكستان قبل الترحيل إلى جوانتانامو، وأوضح أن التعذيب فى باكستان وأفغانستان اتخذ شكل حلاقة شعر الجسم والرأس على شكل صليب. إضافة إلى "أخذ مصاحف المعتقلين ووطئها بالأقدام وإلقائها فى المراحيض".

ونقل المحامى عن أسير كويتى قوله: "أن الجنود الأميركيين لم يكفوا عن تكرار السؤال "أنت طالبانى أم عضو فى القاعدة؟. واستمروا فى التعرض لى بالضرب حتى قلت لهم فى النهاية أننى طالبانى".

وقال المحامى أنه أعد مذكرة مكتوبة حول الانتهاكات بعد لقاء أجراه مع موكليه الكويتيين فى شهر يناير/كانون ثان، وتتضمن المذكرة – التى رفعت عنها السرية – تفاصيل لحوارات أجراها ويلز مع ستة من المحتجزين الـ ١١، وأن الخمسة الآخرون قد أيدوا ما جاء فيها، وأكد أن أثنين من المعتقلين تعرضا للاعتداء الجنسي، مضيفاً ان التجاوزات الجسدية التى تعرض لها الأسرى أستبدل بها لاحقاً تجاوزات نفسية. واعتبر المحامى الأميركى أن السجن القائم على الأراضى الكوبية "وصمة عار لسمعة الولايات المتحدة ولشرف الأمة".

ومن ناحيتها تؤكد المنظمة استمرار دعمتها للجان الشعبية الكويتية المشكلة لمساندة المعتقلين والأسرى فى جوانتنامو.

السعودية

إجراء المرحلة الثانية للانتخابات البلدية

جرت الجولة الثانية من الانتخابات البلدية فى ٣ مارس/آذار ٢٠٠٥ بالمنطقة الشرقية، وشملت مدن الدمام والخبر والظهران، وحقق فيها سبعة مرشحين الفوز بعد أن وزعت أسماؤهم على قائمة وافق عليها ١١ من علماء الدين، ولم تصدر تقارير رسمية حول حجم ونسبة المشاركة والإقبال على هذه الانتخابات بيد أن مصادر إعلامية محدودة أشارت لأنها تناهز ٦% من الناخبين، ويتوقع أن تجرى الدورة الثالثة من هذه الانتخابات يوم ٢١ أبريل/نيسان فى المنطقة الغربية التى تشمل مكة المكرمة والمدينة المنورة بالإضافة إلى المنطقة الشمالية.

وقد رفضت اللجنة الانتخابية السعودية الطعون التي قدمت على نتائج المرحلة الأولى للانتخابات البلدية التى جرت بالرياض يوم ١٠ فبراير/شباط، وأقرت اللجنة جميع النتائج بعد نظر ٢٤ طعناً مقدمة من مرشحين خاسرين وناخبين قالوا أن الفائزين استغلوا بطريقة غير مشروعة تأييد علماء الدين لتحقيق الفوز.

وترى المنظمة ان إجراء هذه الانتخابات بمثابة خطوة إيجابية أولى فى طريق الإصلاحات، وإن كانت لا تلبى المطالب الشعبية فى تحقيق إصلاحات واسعة وشاملة، وخاصة منع مشاركة النساء – أى نصف المجتمع – والبالغ عددهن نحو تسعة ملايين نسمة رغم أن القانون الانتخابى يضمن لكل من يتمتع بصفة المواطنة بالحق فى الانتخاب، وهو الذي أثار حفيظة بعض الناشطات الحقوقيات فى المملكة، وكما يلاحظ أن هذه المجالس البلدية يتم تعيين نصفهم بالانتخاب والنصف الاخر بالتعيين مما يعزز دور الدولة فى التدخل فى هذه المجالس والتأثير على قرارها، فضلاً عن استمرار السلطات في احتجاز ناشطين إصلاحيين على خلفية إعلان مطالبهم الإصلاحية وفقاً لرؤاهم الوطنية والتي تخالف الضغوط الدولية.

البحرين

المنظمة ترحب بقرار إدخال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية

أقـرت الحكومـة البحرينـية فى ١٣ مـارس/آذار اقـتراحاً من مجلس النواب يقضـى بتدريس مادة الديمقراطية وحقوق الإنسـان فى المرحلة الإعدادية والثانوية بـالمدارس العامـة وبصفة إلزامية بهدف تنمية الوعي بالثقافة الديمقراطية والتربية على مبادئ حقوق الإنسان.

وهـو القـرار الذي يستجيب لتوجهات الانفـتاح الجـاد على التحول الديمقراطي وتعزيـز حقوق الإنسان، والذي دعت إليه المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان فـي إطـار عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان.

وإذ ترحـب المـنظمة العربية لحقوق الإنسان بهذه الخطوة، فإنها تأمل أن يجري تنفـيذها علـى النحو الذي يحقق الأهداف المرجوة منها.

قطر

انتخابات برلمانية فى شهر يونيو/حزيران المقبل

فـي خطوة إيجابية هامة، أعلن الشيخ "حمـد بـن جاسم بن جبر" النائب الأول لرئـيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطـرية فـى ٢٩ مارس/آذار أن بلاده سـوف تشهد انتخابات تشريعية فى الفترة الممتدة بين يونيو/حزيران المقبل وحتى يونيو/حزيران ٢٠٠٦ دون أن يحدد تاريخ بدء العمليات الانتخابية والاقتراع.

وأوضح أن هناك لجاناً مختصة تعكف علـى دراسة إجراء الانتخابات في الوقت الحالـي وأن، خـبراءً قطريين يزورون بلدانـاً عربـية وأجنبـية للإطـلاع على تجاربهـا الانتخابية للاستفادة منهابما في ذلك ما يتعلق بطبيعة النظام الانتخابي.

وجـاءت تصـريحات وزير الخارجية خـلال محاضـرة عن أهداف ومضامين الإصـلاحات الداخلـية فـى قطر ضمن فعاليات مهرجان الدوحة الثقافى الرابع.

وذكـرت تقاريـر صـحفية نقلاً عن مسـؤول قطرى أن مسلسل الإصلاحات السياسـية فى قطر انطلق قبل أحداث ١١ سـبتمبر/أيلـول ٢٠٠١ وذلـك بتنظـيم انـتخابات بلديـة عام ١٩٩٩، وأن ذلك تعـزز بإقرار دستور للبلاد عبر الاستفتاء عـام ٢٠٠٣ ودخوله حيز النفاذ في العام ٢٠٠٤.

.. المنظمة تدين التفجير الإرهابي

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق بالغ الحادث الإرهابي المؤسف الذي وقـع في مسرح تابع للمدرسة البريطانية فى الدوحة نتيجة انفجار سيارة مفخخة يوم ١٩ مـارس/آذار، وأدى إلـى مقـتل الـبريطانى "جوناثـان أدمز" وإصابة ١٢ آخرين من جنسيات مختلفة.

وأوضـح بيان وزارة الداخلية القطرية أن مـنفذ الهجوم هو المهندس "عمر أحمد عـبد الله" المصرى الجنسية، والذي يعمل فـي قطاع البترول بقطر، وأدى الانفجار إلى اشتعال النيران فى المبنى وبعض السيارات المتوقفة بالقرب منه، واستمرت أعمـدة الدخان الأبيض تتصاعد من موقع الانفجـار لأكـثر من أربع ساعات، ولم توجه السلطات القطرية اتهامات إلى جهة محددة بالوقوف وراء هذا الحادث.

وإذ تدين المنظمة هذا العمل الإجرامي، فإنهـا تدعـو السلطات القطرية إلى عدم الـتعجل فـي اتخـاذ إجراءات أمنية أو سياسـية قـد تمـتد إلى النيل من حريات وحقوق مواطنيها والمقيمين فى أراضيها.

.. والدوحة مقراً لمركز إقليمى أممي لحقوق الإنسان

أعلن فى ١٠ يناير/كانون ثان أن دولة قطـر قـد قـررت استضافة مركز الأمم المتحدة الإقليمى لحقوق الإنسان التابع في المنطقة العربية وجنوب غربي آسيا.

وأوضح وزير الدولة للشئون الخارجية القطـرى أن الخطوات العملية لهذا المقر سـتكون فى أكتوبر/تشرين أول المقبل، و أن استضـافة بلاده لهذا المركز الإقليمى تأتى فى إطار اهتمام قطر بحقوق الإنسان والـتعاون مـع الأمم المتحدة والمنظمات لتابعة لها فى هذا المجال.

ويهدف المركز إلى تحقيق ستة أهداف رئيسية، من أهمها إدماج المعايير العالمية لحقـوق الإنسان فى التشريعات المحلية، وتشـجيع الـدول علـى المصادقة على الاتفاقـيات الدولـية لحقوق الإنسان. كما يقـوم بـتعزيز وتقوية قدرات المؤسسات الحكومية والأجهزة المعنية بإدارة العدالة، وخاصـة البرلمانيين والقضاة والمدعين لعامين والشرطة والسجون.

مؤتمر المؤسسات الوطنية العربية جدل العالمية.. وخصوصية الجدل

عقد في القاهرة من ٦ إلى ٨ مارس/آذار المؤتمر الدولي حول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الوطن العربي والذي نظمه كل من المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم اللمتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية بالتعاون مع وبمشاركة وزارة الخارجية المصرية ، وحضره وفود من سبع عشرة بلداً عربياً يمثلون المؤسسات الوطنية التسع القائمة وممثلي الهيئات الرسمية العربية والمنظمات الحكومية ومؤسسات مدنية شبيهة تعمل في مجالات المرأة والطفل وغيرها، فضلاً عن عدد من المنظمات غير الحكومية العربية، بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان كما تابع أعمال المؤتمر عدد من المؤسسات المماثلة في دول العالم، والذي شاركت فيه المنظمة، وعدد من منظماتها العضوة.

وقد ترأس الأستاذ "محمد فائق" جلسة الافتتاح، قبل أن يقرر المؤتمر خلال جلسة العمل الأولى انتخابه رئيساً للمؤتمر، وقد أشار في كلمته الافتتاحية إلى أهمية انعقاد هذا المؤتمر الأول من نوعه في المنطقة، مؤكداً على أهمية اضطلاع هذه المؤسسات بدور رئيسي في تعزيز احترام حقوق الإنسان في المنطقة، وهو ما يقتضي أن تتطور هذه المؤسسات لتتسيق في منظومتها على قيم ومبادئ إعلان باريس للعام ١٩٩٢ والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٩٣.

كما تحدثت في جلسة الافتتاح السيدة "ميرخان ويليامز" نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان فركزت على أهمية تعديل العديد من وسائل التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان في المنطقة العربية والتي باتت تأتي في مقدمة اهتمام مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مشيرة إلى العديد من الظواهر السلبية التي يعاني منها العالم العربي في مجال حقوق الإنسان والتي تدخل في صميم اختصاص هذا النمط من المؤسسات.

كما ألقى السفير مختص قصد الأمين العام للمجلس القومي في مصر كلمة السيد بطرس غالي رئيس المجلس - الذي تعذر حضوره المؤتمر لمرضه المفاجئ- والتي أكد فيها على اهتمام المجلس في مصر بتنمية تعزيز احترام حقوق الإنسان، وضرورة تضافر الجهود الوطنية والدولية عبر الدعم الفني الهام الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة إلى المؤسسات الوطنية، وخاصة في مجال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

وفي كلمته باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أشار الدكتور "عادل عبد اللطيف" المنسق الإقليمي لبرامج حقوق الإنسان وإدارة الحكم إلى أهمية تضافر جهود هذه المؤسسات مع الجهات والهيئات الرسمية من ناحية، ومع مؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى، وخاصة على صعيد الاستفادة بالخبرة المتراكمة لدى المنظمات غير الحكومية، وفي ظل اهتمام خاص من الأمم المتحدة بإفساح المجال أمام المجتمع المدني كشريك في التنمية الاجتماعية.

وفي كلمتها نيابة عن السيد "عمرو موسى" الأمين العام لجامعة الدول العربية، أشارت السيدة "نانسي بكير" إلى اهتمام جامعة الدول العربية بقضية تنمية حقوق الإنسان في العالم العربي، مشيرة إلى الجهد الهام الذي بذل عبر تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقرته القمة العربية في تونس ٢٠٠٤، والذي دعمت تحديثه المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وفي كلمته نيابة عن وزير الخارجية المصري، أكد السفير "احمد فتح الله" إلى اهتمام حكومة مصر برعاية حقوق الإنسان التي تؤكد عليها الثقافة والتراث، واهتمامها بدعم خطى المجلس القومي في مصر، والتعاون مع البلدان العربية في تنمية الاهتمام بحماية حقوق الإنسان.

وقد تناول برنامج المؤتمر بداية الإطار التصوري والقانوني الدولي والخلفية التاريخية لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وصولاً إلى مبادئ باريس، ثم انقسم المؤتمر إلى مجموعتي عمل اشتملتا على عرض وظائف مؤسسات حقوق الإنسان، واستقلالية مؤسسات حقوق الإنسان ومقومات النجاح.

وناقش المؤتمر كذلك في جلساته العامة تجارب مؤسسات حقوق الإنسان في العالم العربي، وعرضت المؤسسات الوطنية المشاركة في المؤتمر من خارج العالم العربي، لتجاربها في ميادين عدة، شملت تجارب من أفريقيا وأسيا والمحيط الهادي، والأمريكتين، وأوروبا.

وشكل المؤتمر أربعة لجان نقاش

ناقشت جوانب الإنشاء والتقوية، وتعزيز الاستقلالية، وفعالية الوظائف، ووسائل وطرق التعزيز والاحترام لحقوق الإنسان.

وتناولت الجلسة الأخيرة دور الأمم المتحدة وعلاقتها بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وقد شهدت المناقشات بصفة عامة جدلاً شديداً بين الوفود الرسمية حول قضية العالمية والخصوصية.

وبينما اعتبرت كافة المنظمات غير الحكومية المشاركة فى المؤتمر أن نتائج وتوصيات المؤتمر التى جرى التراضى عليها لا تتماشى مع التزامات الدول العربية النابعة عن انضمامها للشرعة الدولية لحقوق الإنسان، فقد اعتبرت الوفود الرسمية أن نتائج المؤتمر تمثل تطوراً مهماً وتعد بداية، خاصة مع الاتفاق على عقد دورة ثانية للمؤتمر فى قطر.

وقد تضمنت التوصيات:

١-مناشدة الدول العربية التى لم تصدق على الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان التصديق عليها والانتهاء من إجراءات التصديق على الميثاق العربى لحقوق الإنسان وإنشاء آلية تنفيذه.

٢-دعوة الدول العربية التى لم تنشئ بعد مؤسسات وطنية أن تقوم بذلك.

٣-مناشدة الدول العربية احترام استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتمكينها من أداء المهام الموكولة إليها.

٤-ضرورة مشاركة المؤسسات الوطنية فى وضع خطط عمل تستطيع الدولة اتباعها لتعزيز حماية حقوق الإنسان واحترامها.

٥-ضرورة إنشاء الأطر الملائمة لتعزيز وتعميق التنسيق الفعال بين المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية انطلاقاً من وحدة الغاية.

٦-دعم التوصيات الصادرة عن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان فى دورتها التاسعة عشر

٧-الترحيب بمبادرة دولة قطر بشأن استضافة مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية.

٨-الإشادة بجهود المفوضية السامية فى البلدان العربية.

٩-تمكين المؤسسات الوطنية من مباشرة البحث والتقصى فى انتهاكات حقوق الإنسان بناء على شكاوى تتلقاها أو بمبادرة منها.

مؤتمر الإصلاح العربى الثانى "المجتمع المدني" .. و"التجارب الناجحة"

عقد بالإسكندرية فى الفترة من ١٣ إلى ١٥ مارس/آذار المؤتمر الثانى للإصلاح العربى، والذى يعد بمثابة الدورة الثانية للمؤتمر الذى عقد بداية فى مارس/آذار ٢٠٠٤ وأصدر وثيقة الإسكندرية التى لقيت ترحيباً عربياً ودولياً واسعاً رغم كثير من الجدل حولها ساهم فى تأكيد حيوية الوثيقة والأفكار الواردة فيها.

وتنظم المؤتمر مكتبة الإسكندرية من خلال منتدى الإصلاح العربى الذى تأسس العام الماضى لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الأول، ويتم عقده بالتعاون مع خمس من منظمات المجتمع المدنى فى العالم العربى تتخذ من مصر مقراً لها، من بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وتضم كذلك رابطة المرأة العربية، ومجلس الأعمال العربى، ومنتدى البحوث الاقتصادية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

وتكريساً للتقليد الذى أرساه المؤتمر لأول، فقد افتتح الرئيس "حسنى مبارك" الدورة الثانية للمؤتمر، وأكد فيها على أهمية تعزيز دور المجتمع المدنى فى التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعلى التعاون بين مؤسسات الدول العربية والمنظمات غير الحكومية.

وعقد المؤتمر تحت شعار "التجارب الناجحة" بغرض تقديم النماذج الناجحة لتجارب المجتمع المدنى فى العالم العربى، وبخاصة التجارب التى تمت منذ إعلان وثيقة الإسكندرية فى العام الماضى، وشارك فى أعمال المؤتمر قرابة ٤٨٠ من ممثلى المنظمات غير الحكومية والأكاديميين والخبراء والإعلاميين وممثلى الهيئات التشريعية من غالبية البلدان العربية.

وقد عرض د."إسماعيل سراج الدين" بداية لتقرير شامل عما تحقق منذ مؤتمر الإصلاح الأول، وكذا مشروع إنشاء رصد إلكتروني (INFO-MALL)، كما عرض لعدد من منجزات تطوير مكتبة الإسكندرية.

وقد تضمن التقرير تنظيم ٤ مؤتمرات متتالية عقدت بالمكتبة منذ ختام المؤتمر الأول، بداية بالندوة الإقليمية حول "المجتمع المدنى فى البلدان العربية

وتعزيز دوره فى الإصلاح .. الواقع والآفاق" والتى عقدت بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامى لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى يونيو/حزيران ٢٠٠٤، ثم المؤتمر الدولى عن حرية التعبير فى سبتمبر/أيلول٢٠٠٤، ثم مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر فى ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٤، ثم مؤتمر دور الشباب فى الإصلاح والتحديث فى فبراير/شباط ٢٠٠٥.

ثم انقسم المشاركون فى المؤتمر الثاني إلى لجان عمل للمحاور التى بلغت ١٢ محوراً، وناقشت قضايا عمالة الشاب، وتمكين المرأة، والتعليم، والبيئة والمياه، والتكافل الاجتماعى، والتنمية الشاملة والمستدامة، والصحة، والسلام، والثقافة والفنون، والبرامج المتخصصة كالإسكان والقروض الصغيرة، والمشاركة السياسية، وحقوق الإنسان.

وقد قدمت ورقة عمل فى كل محور من المحاور كخلفية للمناقشة، بينها ورقة عن الإصلاح وحقوق الإنسان، أعدتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وعرضت لتطور قضية حقوق الإنسان، وكونها باتت ركناً أساسياً فى تحقيق أهداف التنمية الإنسانية والحكم الصالح وفى التحول الديمقراطى وحمايته، كما عرضت لموقع حقوق الإنسان فى خطاب الإصلاح الدولى والرسمى والأهلى، وخلصت إلى أن تعزيز احترام حقوق الإنسان فى البلدان العربية يعد حجر الأساس الضرورى لإنجاز عملية الاصلاحات وانجاحها فعلياً.

وقد ألقى الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة كلمة باسم المنظمة فى الجلسة الافتتاحية، تناول فيها دلالات عقد دورات المؤتمر فى مكتبة الإسكندرية ذات الرسالة الحضارية الهامة، داعياً إلى رصد ما اتخذ من إجراءات لتحقيق الإصلاحات فى البلدان العربية منذ عقد المؤتمر الأول وتقييمها فى ميزان وثيقة الإسكندرية ونتائج المؤتمرات اللاحقة لها.

واعتبر الأمين العام أن قضية الإصلاح تتخذ دفعاً جيداً، لكن الإصلاح السياسى لا يزال يتسم بالبطء ولا يمس الإشكاليات الجوهرية، منوها باستمرار حال الطوارئ، وبحظر تكوين الأحزاب فى ثلث البلدان العربية، والتباطؤ فى تمكين المرأة وحصولها على حقوقها السياسية رغم الجهود المبذولة، مستخلصاً أن الإصلاح المالى طغى على الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

وعبر عن ثقته فى قدرة الشعوب العربية على الإصلاح، مدللاً باستمرار المقاومة النظيفة فى العراق والتى لا تعنى قطع رؤوس الأبرياء، وباستمرار المقاومة الفلسطينية للاحتلال فى مواجهة الإرهاب الإسرائيلى، وموجهاً التحية للشعب اللبنانى الذى يناضل من أجل إجلاء الحقائق وتحقيق حريته الكاملة المشروعة، ومشيراً بالتفاف الشعب اللبنانى بمختلف قواه بالعلم اللبنانى الواحد، ومرحباً باستجابة القيادة السورية وتفضيلها للحفاظ على العلاقة بين الشعبين معتبراً أنه يحمى البلدين من التدخل الخارجى، ومعتبراً أن أهم المشاهد المأمولة هو إطلاق الحريات ورفع حالة الطوارئ فى سوريا، مناشداً الرئيس "بشار الأسد" باتخاذ الخطوة المرتقبة لتصبح سوريا أكثر قوة وصموداً.

كما أعرب عن بالغ ترحيبه لمبادرة الرئيس "مبارك" لتعديل الدستور، داعياً المؤسسات المكلفة بإجراء التعديل إلى عدم وضع العقبات فى مواجهة المرشحين المتنافسين، ومعتبراً أن التعديل الرئاسى يمنح مزيداً من الأمل فى التحول لديمقراطى فى مصر.

وختم بأن الديمقراطية حق من حقوق الإنسان لا تكتمل ممارساتها إلا بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وهو مدخل للتنمية وصلاح الحكم، وإقامة دولة المؤسسات وإرساء الشفافية وحكم القانون والمساءلة، مركزاً على أهمية وأولوية الاهتمام بحقوق المرأة كأساس للمنافسة فى عصر العولمة.

وقد اختتمت أعمال المؤتمر بعرض نتائج وتوصيات عمل اللجان، ومناقشة سير أعمال المؤتمر، وقد تحفظ بعض المشاركين على اختيار "التجارب الناجحة" عنواناً للمؤتمر، مشيرين إلى غياب المعايير التى يتم من خلالها وصف تجارب بعض المنظمات بالناجحة، ومعتبرين أن الأولوية تكون لتقييم ما تتخذه الحكومات من خطوات إصلاحية والنظر فى مصداقيتها، ومعتبرين أن التضارب فى منهجية عمل لجان المحاور نتج عن الالتباس فى فهم عنوان المؤتمر.

وقد حظيت توصيات وتقارير لجنتي المشاركة السياسية وحقوق الإنسان باهتمام خاص من جانب المشاركين اللذين رحبوا بالتوصيات الصادرة عنهما، وقد عرض نتائج وتوصيات لجنة حقوق الإنسان التى ترأسها الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام

للمنظمة كل من د."سهام الفريح" نائب رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان مقررة للجنة، ود."منصور الغائب" أستاذ الآداب بالمملكة العربية السعودية مسيراً للجنة، والتى تضمنت:

١-اعتبار احترام حقوق الإنسان الأساسية وحرياته العامة، الركيزة الأساسية لكل مشروعات الإصلاح فى الوطن العربي.

٢- مطالبة الحكومات العربية بالتصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذى أقره مؤتمر القمة العربي فى تونس لعام ٢٠٠٤، وتفعيل آليات تنفيذه، وكذا استكمال الانضمام إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومراجعة تحفظاتها، وملائمة تشريعاتها الوطنية.

وكذا إنهاء العمل بقوانين الطوارئ، وتنقية التشريعات الوطنية من القيود.

وإلغاء كافة أشكال المحاكم الاستثنائية، وتطبيق المعايير الدولية للحق فى المحاكمة العادلة. والإفراج عن كل سجناء الرأي.

نشر ثقافة حقوق الإنسان:-

غرس مبادئ حقوق الإنسان فى منظومة الوعى بميادينها الثلاث: الإعلام والتعليم والتربية من خلال:

أ- تدريس مبادئ حقوق الإنسان فى كل مراحل التعليم العام والجامعي.

ب- تنقية المناهج الدراسية من المواد المنافية لمبادئ المساواة وعدم التمييز.

ج- إيلاء اهتمام خاص بحقوق الطفل

د- تدريب موظفي الخدمة العامة واتفاق القانون على مبادئ حقوق الإنسان.

هـ. دعوة وسائل الإعلام إلى الاهتمام بمتابعة قضايا حقوق الإنسان فى الدراما وكل صور الإبداع الأخرى.

حقوق الجماعات الخاصة:

- التأكيد على مبدأ المواطنة، والمساواة، وإنهاء كافة أشكال التمييز.

- النهوض بحقوق المرأة على الساحة العربية وتعزيز مشاركتها فى الحقوق السياسية بالتمييز الإيجابي، وفي الحقوق الاقتصادية بدمجها فى عملية التنمية وحمايتها من كافة أشكال العنف.

- تعزيز جهود البلدان العربية فى حماية الأطفال ، وإيلاء اهتمام خاص لمكافحة ظاهرة جنوح الأطفال وظاهرة أولاد الشوارع.

إصلاح الأمم المتحدة
.. تقرير "آنان" إلى الجمعية العامة

في إطار الإصلاحات الجارية لتفعيل عمل الأمم المتحدة قدم السكرتير العام للمؤسسة الدولية تقريراً للجمعية العامة في ٢١ مارس/آذار للبت فيه من قبل رؤساء الدول والحكومات أثناء اجتماعهم في سبتمبر/أيلول المقبل.

عرض تقرير الأمين العام حزمة من الإصلاحات التي يراها جوهرية لتفعيل عمل المنظمة الدولية في أربعة محاور رئيسية. تحدد المحاور الثلاثة الأولى أولويات العمل في قضايا التنمية، والأمن الدولي، وحقوق الإنسان، وتناول المحور الرابع مؤسسات المجتمع المدني الدولي، وعلى رأسها الأمم المتحدة التي يجب أن تكون آلية أكثر فاعلية لتحقيق الأهداف والأولويات التي نص عليها إعلان الألفية، وفيما يلي عرض موجز لما جاء في محاور التقرير الأربعة:

* **التحرر من الفاقة:** طالب الأمين العام المجتمع الدولي باتخاذ قرارات وإجراءات محددة لزيادة المساعدات الإنمائية وفق لما تقرر في مؤتمر مونتيري ٢٠٠٢، مع الأخذ في الاعتبار أن ما تم تقديمه من مساعدات للدول النامية هو في حقيقته شطب لديون هذه الدول ولا يمثل تمويلاً صافياً طويل لأجل.

وطالب الأمين العام الدول المتقدمة بتبني استراتيجية وطنية شاملة، قادرة على تحقيق أهداف الألفية التنموية بحلول العام ٢٠١٥، وحشد جميع مواردها لتطبيق هذه الاستراتيجية، عن طريق تحسين الأداء الحكومي، والالتزام بالحكم الصالح، ومكافحة الفساد، وتبني خطة شاملة للتنمية، مع إفساح المجال أمام المجتمع المدني والقطاع الخاص لتأدية دوريهما، لأنه لا يمكن للحكومات منفردة مواجهة تحدي التنمية. كما طلب الأمين العام من الدول المتقدمة إلزام نفسها بأن يكون العام ٢٠٠٥، مهلة لاستكمال ما خرجت به جولة المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية بالدوحة على أن لا يتجاوز هذا العام ٢٠٠٦، لتكون هذه خطوة أولى لتحرير التجارة الدولية لجميع الصادرات.

طالب الأمين العام الدول المتقدمة بحلول العام ٢٠١٥، أن تصل أن الهدف الذي تقرر في مؤتمر مونتيرى وهو تحديد نسبة 0.7 % من إجمالي الدخل القومي يوجه للمساعدات الإنمائية الرسمية. وأكد الأمين العام على ضرورة أن تكون التنمية مستدامة، لأن كل الجهود ستكون عقيمة إذا استمرت الدول في استنزاف مواردها.

وأعرب الأمين العام عن سعادته لدخول بـرتوكول كـيوتو الملحـق باتفاقية الأمم المـتحدة المتعلقة بتغير المناخ حيز النفاذ في فبراير/شباط ٢٠٠٥- وإن كان متأخراً ثـلاث سنوات عن الموعد المخطط له في إعلان الألفية، ونبه الأمين العام إلي حقيقة أن هـذا الـبرتوكول سـاري حتى العام ٢٠١٢ فقـط، لهـذا فإن المجتمع الدولي بأكملـه مسـئول عـن العمل على تثبيت درجات الحرارة وحشد المؤسسات العلمية للحد من عوادم استخدام مصادر الطاقة.

* **الـتحرر مـن الخوف:** يرى الأمين العام أنه إذا كان المجتمع الدولي يعاني من ضعف في التنفيذ في المجال الإنمائي، فإنه يفتقر إلي الحد الأدنى من التوافق الأساسي حـول الجانـب الأمنـي، وأكد على أن التهديدات التي تواجه المجتمع الدولي هي تهديـدات مـترابطة خاصة في ظل طابع العولمـة الذي يميز عالم اليوم، فالأغنياء ضعفاء أمام التهديدات التي تنزل بالفقراء والأقويـاء ضـعفاء أمـام من لا قوة لهم والعكس صحيح، فإذا كان أي هجوم نووي علـى الولايات المتحدة أو أوروبا يخلف آثاراً مدمرة على العالم أجمع، فإن ظهور مـرض وبائـي فتاك في بلد فقير ليس له نظـام فعال للرعاية الصحية يخلف نفس الآثـار المدمـرة. وفي هذا السياق طالب الأمين العام جميع الدول الأعضاء التوقيع على اتفاقية مكافحة الإرهاب وتنفيذها، مع تبني تعريف دقيق لمصطلح الإرهاب، كما طالـب بإنشـاء لجنة بناء السلام **Peace Building Commission** في إطار الأمم المـتحدة لتسـاعد الدول على التحول من الحرب إلي السلام الدائم.

* **حـرية العـيش في كرامة:** في هذا السياق طالب الأمين العام الدول الأعضاء لتفعيل قيم سيادة القانون، وحقوق الإنسان والديمقراطية بشكل ملموس، وطالب الدول الأعضـاء بالمضي قدماً نحو الأخذ بمبدأ "المسـئولية عن حماية" ضحايا الانتهاكات الجماعـية، مؤكـداً أن الوقـت قد حان لتسـائل الشـعوب حكوماتهـا فيما يتعلق باحـترام كـرامة الفـرد، لهذا فإنه يجب الانتقال من مرحلة التشريع إلي التنفيذ.

* **تعزيـز الأمـم المتحدة:** حدد الأمين العام عدداً من المطالب لإصلاح المنظمة الدولية وتفعيل أداؤها:

- أقـترح الأميـن العام نظام مكون من ثـلاث مجـالس تخـتص الأولى بالسلام والأمـن الدوليين، والثانية تهتم بالقضايا الاقتصـادية والاجتماعـية، والثالثة تهتم بقضايا حقوق الإنسان، هذا التقسيم يعكس الأولويات المحددة في المحاور السابقة.
- أن المجلسـين الأول والثاني متواجدين بـالفعل، لكـنهما بحاجة إلي لتفعيل، بينما المجلـس الثالـث الخاص بحقوق الإنسان بحاجـة إلي فحص دقيق وتحديث جذري لآليات حقوق الإنسان.
- حـث الأمـين العـام المجتمع الدولي بإعطـاء صلاحيات أوسع لمجلس الأمن حـتى يكون ممثلاً للمجتمع الدولي بأكمله، وفقاً للحقائق الجيو- سياسية لعالمنا.
- كمـا اقـترح أن يصدر مجلس الأمن الجديـد قراراً واضحاً يحدد الأسس التي علـى أساسها يمكن اتخاذ قرار باستخدام القوة العسكرية.
- تفعـيل دور المجلـس الاقتصـادي والاجتماعية لتأدية دوره المنـوط به لتنفيذ سياسات الأمم المتحدة التنموية.

.. ومقترح سويسري لإصلاح لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

أعـدت سويسرا وبمبادرة ذاتية مقترحاً لإصـلاح لجـنة حقـوق الإنسـان فـي سـبتمبر/آب الماضي، وتقدمت به بشكل رسـمي للأميـن العـام للأمـم المتحدة، واشـترك في الحوار عدة دول منها كندا والـنرويج والدانمارك وبريطانيا والتشيك وبولندا، وفيما يلي عرض سريع للمقترح السويسري الذي يتضمن ثلاث بدائل:

١- الدعـوة إلي إنشاء مجلس صغير يتراوح عدد أعضاؤه بين ١٥و٢٥ عضواً، يكون هذا المجلس مستعد للانعقاد في أي وقـت وحسبما تقتضي الضرورة، لتحقيق مـيزة السـرعة والفاعلية في الرد على الانـتهاكات التـي تقـدم عليها أي دولة. ويقـاوم هـذا الخيار أن جميع الدول غير ممـثلة فـي المجلس، ولهذا فإن عضويته تقتصر على خبراء في حقوق الإنسان.

٢- إنشـاء مجلـس من ٥٠ إلي ٦٠ عضـوا علـى غرار المجلس الاقتصادي والاجتماعـي التابع للأمم المتحدة، ويكون التمثيل عن طريق مندوبين للدول.

٣- تكوين مجلس على غرار الجمعية العامـة للأمـم المتحدة، فتمثل الـ ١٩١ دولـة ويكلف بمهمة التوصل إلي معاهدة دولـية ملـزمة في مجال حقوق الإنسان، وجلـياً أنه سيكون عرضة لنفس العراقيل والتعقيدات والموازنات السياسية والمصالح الاقتصـادية التـي تعوق عمل المفوضية ولجنة حقوق الإنسان الحالية.

سلطنة عُمان

اعتقال إسلاميين بتهمة الترويج للتطرف

أكدت السلطات العمانية ما أوردته مصادر صحفية عن قيامها خلال شهر يناير/كانون ثان الماضي باعتقال ٣٠ شخصاً، من بينهم أساتذة جامعة وعلماء دين وموظفون عموميون، وذلك للاشتباه فى قيامهم بالترويج للتطرف الدينى داخل البلاد، وأن بعض المحتجزين أبلغوا المحققين أنهم يريدون إقامة دولة إسلامية خالصة فى عُمان. وقد وجهت لهم السلطات تهمة تشكيل منظمة محظورة لتهديد الوحدة الوطنية. غير أن مصادر ناشطة فى مجال حقوق الإنسان نفت صفة التطرف عن المحتجزين.

ومن ناحية أخرى، رفضت السلطات إبلاغ أهالي المعتقلين بأماكن احتجازهم أو حالتهم الصحية.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان تطالب السلطات العُمانية بكفالة حق المحتجزين في اللقاء بذويهم ومحامييهم، وتوفير الرعاية الطبية اللازمة لحالة بعضهم الصحية، وكفالة حقهم في محاكمة عادلة في حال ثبوت تهم محددة بحقهم، مع تمكين منظمات حقوق الإنسان من متابعة قضيتهم، والإفراج عنهم ما لم تثبت في حقهم اتهامات محددة في أقرب وقت ممكن.

وكانت السلطات قد كشفت فى عام ١٩٩٤عن منظمة إسلامية، وقضت بإعدام عدد ممن وصفوا بالإسلاميين المتشددين بتهمة محاولة تقويض استقرار البلاد، غير أن السلطان قابوس خفف تلك الأحكام.

السعودية

المنظمة تدين المعاملة التعسفية للإصلاحيين المعتقلين

تتابع المنظمة بمزيد من القلق استمرار السلطات السعودية في احتجاز ومحاكمة دعاة الإصلاح الوطني السادة د."متروك الفالح"، ود."عبد الله الحامد"، والشاعر "علي الدميني" الذين بلغت مدة احتجازهم أكثر من عام إثر تقدمهم بعريضة مطالب للإصلاح وفق رؤية وطنية في منتصف مارس/آذار ٢٠٠٤.

وضاعف من قلق المنظمة إقدام السلطات على اعتقال السيد "محمد مهنا الفالح" ابن عم د."متروك الفالح"، وقرار هيئة المحكمة أول من أمس بإرجاء نظر القضية إلى يوم ٢٣ أبريل/نيسان الجاري بناء على طلب الإدعاء العام بحجة جمع الأدلة للمرة الثالثة، وغيرها من الخطوات التي تعكس إصرار السلطات السعودية على الاستمرار في حبسهم.

ويؤكد على هذا الإصرار استمرار احتجاز المحامي "عبد الرحمن اللاحم" المتحدث باسم هيئة الدفاع عن المتهمين منذ نوفمبر/تشرين ثان الماضي، وكذا احتجازها لعدد من أقارب المتهمين والصحفيين قبل إطلاق سراحهم بهدف منع وسائل الإعلام من نقل وقائع المحاكمة إلى الرأي العام.

وإذ تدين المنظمة العربية لحقوق الإنسان المعاملة التعسفية التي يلقاها دعاة الإصلاح ومحامييهم وأقاربهم، فإنها تؤكد من جديد على تضامنها الكامل مع حقهم في إطلاق سراحهم، وحقهم في محاكمة عادلة ومنصفة وعلنية.

البحرين

إطلاق سراح مدير موقع "أون لاين"

أفرجت السلطات البحرينية ١٤مارس/آذار عن ثلاثة معتقلين هم مؤسس ومدير الموقع الإلكتروني "بحرين أون لاين" ومساعديه المتهمين بتهمة التحريض على كراهية الحكومة والعائلة المالكة ونشر دعايات مغرضة على الموقع بعد التماس قدمه محاميهم لإطلاق سراحهم بضمان مكان إقامتهم بدلا من الكفالة. وأكد مدير الموقع بعد أن قضى ١٦ يوماً فى الاحتجاز أن الإفراج عنه وزميليه تم دون أن تحدد السلطات المختصة موعداً جديداً للتحقيق، أو ما إذا كانت النيابة ستستجيب لطلبهم انتداب خبير تقنى لإثبات خلو مسئوليتهم من نشر المواد محل الاتهام على الموقع.

وكانت النيابة العامة قد قررت إطلاق سراح المحتجزين بكفالة قدرها ١٠٠٠ دينار بحرينى (٢٦٦٠ دولار) ومنعهم من السفر، لكن المتهمين رفضوا دفع الكفالة، ونظمت لجنة للتضامن معهم إعتصاماً فى ١٣ مارس/آذار للمطالبة بالإفراج عنهم. ورافق الأحداث قيام السلطات بحظرمواقع على شبكة الإنترنت، من بينها صحيفة إلكترونية بتهم ارتكاب تجاوزات بالمخالفة لقانون الصحافة والنشر، وهو القانون الذي أثار عشية صدوره فى أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٢ انتقادات واسعة من الصحفيين والحقوقيين لنصه على عقوبة الحبس الاحتياطى للصحفيين فى قضايا النشر وعلى مواد أخرى رأوا أنها تحد من هامش حرية التعبير، ولا يزال ساري العمل به رغم استجابة السلطات

لمطالب المعارضة وتشكيلها لجنة من رؤساء تحرير الصحف اليومية ووزراء لإدخال تعديلات عليه جرى إنجازها، ولم يتم تقديمها للبرلمان حتى الآن.

تونس

اعتقال محامي ناشط ضد التطبيع

تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن قلقها من اعتقال المحامي "محمد عبو" عضو هيئة المحامين التونسيين والناشط في مجال مقاومة التطبيع مع إسرائيل، وقد وصفت المصادر اعتقال المذكور بالاختطاف نظراً لملابساته وأنه يمثل اعتداءاً ينال من حرية واستقلال مهنة المحاماة ويقوض مرفق العدالة، حيث اختفى المذكور بشكل مفاجئ بعد أيام من تزعمه حركة شعبية لمقاومة زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي "أرييل شارون" إلى تونس للمشاركة في قمة الأمم المتحدة للمعلومات.

وكان اتحاد المحامين العرب قد أدان هذا الاختطاف وعبر عن مطالبه بالإفراج عن المحامي وتمكين هيئة المحامين التونسيين من الالتقاء به والدفاع عنه في حال توجيه ثمة اتهامات إليه. ومن ناحيتها تدعو المنظمة السلطات لإجلاء مصير المذكور، وإطلاق سراحه في أقرب وقت، وترى أن استمرار احتجازه دون إفادة ذويه ومحامية والهيئات التي يتمتع بعضويتها بمكان وملابسات وأسباب احتجازه، يعتبر وفقاً للمعايير الدولية بمثابة قسرى اختفاء.

الإمارات

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان التماساً من عدد من العائلات من إمارة أبو ظبي تطالب فيها بالتدخل لدى سمو الشيخ "خليفة بن زايد" رئيس دولة الإمارات لإعادة النظر فى قرار منع المواطنين الإماراتيين من التصرف فى أملاكهم العقارية الواقعة داخل إمارة أبو ظبي.

وتناشد المنظمة سمو رئيس دولة الإمارات النظر في الالتماس، والتفضل وإلغاء القرار المذكور كفالة لحقوق الملكية الخاصة التى كفلتها الشريعة الإسلامية والمادة رقم ١٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الأردن

المنظمة تدعو لإجراء تحقيق فى الاعتداءات على النقابيين والإعلاميين

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن قلقها من الاعتداءات الأمنية على مجمع النقابات المهنية الأردنية، حيث قامت قوات الأمن باستخدام القوة لتفريق النقابيين المعتصمين احتجاجا على التضييق على حرية واستقلال النقابات المهنية وقد شملت هذه الاعتداءات مصادرة وتدمير آلات التصوير الخاصة بالصحفيين والإعلاميين الذين قاموا بتغطية الأحداث التى جاءت على خلفية الجدل الحاد بين القادة النقابيون والسلطات حول " آليات وسبل إجراء الانتخابات داخل النقابات المهنية ضمن تعديلات تشريعية لقانون النقابات تحظر الأعمال غير النقابية كالأنشطة السياسية والعامة"

وقد شهدت الأسابيع الأخيرة استقالة نقيب المحامين وتهديد عدد آخر من القيادات والنقباء الأردنيين بالاستقالة، فضلاً عن موقف غالبية أعضاء مجلس النواب الرافض لمشروع التعديل

وتطالب المنظمة السلطات الأردنية بفتح حوار مع النقابات المهنية لتعديل قانون النقابات المهنية قبل أن يقره البرلمان بالشكل الذى يكفل استقلال النقابات المهنية.

العراق

تلقت المنظمة معلومات عن وقوع عدد من الاعتقالات والمداهمات من قبل القوات الأمريكية وقوات الحرس الوطني، والتى تم فيها اعتقال كل من"عدنان مشعل الجميلي" و"عبد العزيز حسن عبد العزيز" و"محمود فرحان" و"حقي إسماعيل" و"فوزي ياسين". وأفادت المصادر أن سلطات الاحتلال تواصل احتجازهم من دون أسباب معروفة.

كما قامت القوات الأمريكية وقوات الحرس الوطني بانتهاك حرمة الجامعات واحتلال عدد من المباني الجامعية وإهانة الأساتذة والمدرسين والطلاب، وقد لحقت الانتهاكات بكل من جامعة الموصل- جامعة الأنبار- جامعة بغداد.

وتعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن بالغ قلقها من استمرار الاعتداءات على الأكاديميين والجامعات في العراق، ومحاولات تعطيل الدراسة التي تعد

ظاهـرة خطـيرة جـداً، وتأتي في سياق اغتيال عدد كبير من العلماء والأكاديميين العراقيين لتؤكد استهداف الاحتلال الثروة العلمية البشرية للعراق.

مصر

اعتقالات جديدة في صفوف تنظيم الإخوان

تلقـت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكاوى تفيد بقيام السلطات الأمنية باعتقال قـرابة ستين من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين – غير المرخص لها – فجر يوم ٢٧ مـارس/آذار غـداة تنظـيم الجماعة مظاهـرة بوسـط القاهـرة بشأن مطالبها للإصلاح السياسي.

وقد شهدت التظاهرة اعتقالات إضافية مؤقـتة في صفوف المتظاهرين الذين تم الإفراج عنهم بعد عدة ساعات.

كما قامت السلطات كذلك باعتقال قرابة ٢٥ مـن المتظاهرين الذين ساروا ضمن تظاهـرات حـركة "كفايـة" للمطالـبة بالإصـلاح ظهيرة يوم ٣٠ مارس/آذار، وتم الإفراج عنهم كذلك بعد عدة ساعات.

وتطالـب المـنظمة العربـية لحقوق الإنسـان بسرعة إطلاق سراح المعتقلين، وكفالـة حقهـم في التعبير عن الرأي في التجمع السلمي.

جمعية مساعدة السجناء تحصل على أحكام جديدة بتعويض لمعتقلين

حصلت جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السـجناء علـى أحكـام قضـائية عـدة بالتعويض عن التعذيب لصالـح عدد من المعتقليـن بعد دعاوى قضائية ضد وزير الداخلـية، وهم "جمال محمد عبد الوهاب، و"عادل عبد الوهاب حسن"، و"حسام الدين عـزت السيد"، و"أمجد همام عوض الله"، و"أحمـد زكـي سيد أحمد"، و"أشرف عبد الحمـيد فهمـي"، و"جمـال محمـد عبد الوهاب".

وتلاحـظ المـنظمة العربـية لحقوق الإنسان أن هذه الأحكام تدلل على جسامة ظاهـرة التعذيب واستمرارها، وذلك رغم عـدد مـن الخطـوات المـتخذة من قبل السـلطات لمواجهتها، وتدعو المنظمة إلى اتخـاذ الإجراءات اللازمة على صعيدي التشريع والممارسة للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة.

سوريا

اعتقالات جديدة لـ ١٣ من المتهمين بالانتماء لحزب التحرير الإسلامي

تـتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان بـبالغ القلـق المعلومـات التي تلقتها من المـنظمة العربـية لحقـوق الإنسان في سـوريا بشـأن قيام أجهزة الأمن باعتقال "صـفوان بشير منجد" واثنى عشر مواطنا آخريـن بـتهمة الانتماء لحزب التحرير الإسلامي – المحظور –، وذلك دون دون توجـيه اتهامـات رسمية إليهم أو إحالتهم للمحاكمة أمام القضاء الطبيعي.

وأتـت هذه الاعتقالات فى الوقت الذى تلقـت فيه المنظمات الحقوقية بترحاب نبأ الإفـراج عـن معتقلين أكراد معتقلين منذ عـام تقريـباً فـى مصادمات وقعت في محافظة القامشلى.

.. والمنظمة تطالب بالإفراج عن ناشطين في لجان نصرة العراق

كمـا تلقـت المـنظمة العربية لحقوق الإنسان شكاوى تفيد بقيام السلطات الأمنية باعـتقال كل من د."عبد الخالق الرحمو"، وأ."حسـين الهجر" عضوى لجان نصرة العـراق فـى ٦ مـارس/آذار على صلة بنشـاطهم السلمى، كذا "محمد على هندى" فـى ٢٧ فـبراير/شـباط دون إبداء أية أسـباب، وإعـادة اعتقال السجين السابق "ياسر تيناوى" فى ٣ مارس/آذار بعد شهر مـن الإفـراج عنه ضمن الإفراجات عن المعتقلين الإسلاميين.

وتطالب المنظمة السلطات بالإفراج عن المذكورين فوراً، خاصة أنه لم توجه إليهم اتهامـات محـددة، والسماح لهم بممارسة أنشطتهم السلمية بحرية.

..وتطالب بالتحقيق فى حادث إطلاق نيران عشوائى

كما تلقت المنظمة من المنظمة العربية فـى سـوريا معلومات بشأن قيام دورية أمنـية على الطريق الدولى فى القامشلى ذات الكـثافة الكـردية بـإطلاق نـيران عشوائى على سيارة يستقلها ٤ مواطنين، ممـا أدى إلـى وفـاة أحدهم هى السيدة "عزيزة بدران" وجرح ابنتها.

وتدعـو المـنظمة السـلطات للتحقيق العاجل فى هذه الواقعة الخطيرة ومحاسبة المسـئولين عـنها في إطار من الشفافية، واتخـاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرارها في المستقبل.

الأمين العام يشارك في الملتقى الفكري التاسع للمنظمة المصرية حول الإصلاح الدستوري

عقدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الملتقي الفكري التاسع تحت عنوان "الإصلاح الدستوري بين التعجيل والتأجيل" في ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٥ وذلك بحضور ١٠٠ مشارك من ممثلي الأحزاب والتيارات السياسية وأعضاء مجلس الشعب والشوري ومؤسسات المجتمع المدني.

وقد شارك الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة في افتتاح الملتقى، وأكد فى كلمته على أن الإصلاح الدستوري في البلدان العربية أصبح ضرورة لا يمكن تجاهلها مشيراً إلى المطالب الوطنية الشعبية السائدة منذ أكثر من عقدين من الزمان، وإلى الضغوط الخارجية على دول المنطقة العربية والمدعومة بقوة الإعلام والاقتصاد والسياسة، وبقوة السلاح فى بعض الأحيان، ولفت إلى التناقض بين حديث الحكومات العربية الدائم عن الإصلاح وملاحقة هذه الحكومات في نفس الوقت للإصلاحيين والزج بهم في السجون.

وجاء انعقاد هذا المؤتمر قبل أيام من مبادرة الرئيس "مبارك" لتعديل الدستور للسماح بانتخابات رئاسية بين أكثر من مرشح، والذي كان واحداً من المطالب التي تبناها المشاركون.

وقد طالب المشاركون أيضاً بإعادة النظر في صلاحيات رئيس الجمهورية وتحديد مدد الرئاسة، مراعاة التوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وطالبوا بإلغاء القوانين الاستثنائية التى تنتهك قواعد الدستور وتعديل قوانين الأحزاب والنقابات المهنية.

المنظمة تشارك فى اجتماع تنسيقى مع لجنة حقوق الإنسان البرلمانية

شاركت المنظمة وعدد من المنظمات غير الحكومية فى الاجتماع التنسيقى الذى دعت إليه لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب، والتى تأسست فى ديسمبر/كانون أول الماضى، وذلك بهدف مناقشة سبل التنسيق والتعاون المشترك بين اللجنة والمنظمات غير الحكومية المعنية.

وقد مثل المنظمة فى الاجتماع أ."ياسر حسن" عضو اللجنة التنفيذية، وعرض خلال الاجتماع لتجربة المنظمة العربية لحقوق الإنسان وخبراتها فى التعاون مع اللجان البرلمانية المماثلة فى بعض البلدان العربية، ودعا اللجنة إلى إشراك المنظمات غير الحكومية فى جلسات المناقشة والاجتماع التى تعقدها، والسماح لها بالمشاركة بالرأى فى التشريعات ذات الصلة قبل إقرارها.

.. وتشارك في مؤتمر دور الشباب في الإصلاح

شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في مؤتمر دور الشباب فى الإصلاح والتحديث فى مصر الذي عقده منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية بالتعاون مع منتدى حوار الثقافات الهيئة القبطية الإنجيلية مؤتمر موسع يضم مجموعة من الشباب خلال الفترة من ٢٢ -٢٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥ وذلك لدراسة دور الشباب فى الإصلاح والتحديث فى مصر.

وقد شارك في المؤتمر ٨٥ مشارك من العديد من المنظمات والجهات الحكومية والجامعات، وناقش المؤتمر على ٤ محاور (اقتصادي وثقافي واجتماعي وسياسي)، وقد صدر عدد من التوصيات والمقترحات العملية في كل محور تتولى مكتبة الإسكندرية العمل على تنفيذها.

وقد عملت المنظمة على تبني المؤتمر لاقتراحها بتأسيس منتدى للشباب للتعبير عن رؤاهم وقضاياهم، ومثل المنظمة في المؤتمر الزميل "إسلام أبو العينين" الباحث بالأمانة العامة.

.. وتشارك في ورشة عمل عن أوضاع السجون فى مصر

نظم المجلس القومي لحقوق الإنسان ورشة عمل عن أوضاع السجون والسجناء فى مصر يوم ٢١ فبراير/شباط الماضى شارك فيها خبراء وقانونيون وحقوقيون ومسئولو مركز ومؤسسات حقوق الإنسان المعنية وعدد من الناشطين فى العمل العام الذين سبق اعتقالهم، وكذلك مسئولون من وزارة الداخلية، وقيادات قضائية وعدد من أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان.

وقد خلصت الورشة إلى ضرورة تقليل العقوبات السالبة للحرية واستبدالها بعقوبات الخدمة المدنية في الجرائم البسيطة، وإشكاليات تنفيذ العقاب وإنشاء موقع قاض خاص يشرف على تنفيذ العقوبة بكل سجن، وبسط الرقابة القضائية

على السجون والتفتيش الدورى المستمر عليها، وتفعيل أنظمة الرعاية الصحية، وتوسيع نظام الإفراج الشرطى وإجراء تعديلات تشريعية لتوسيع العمل بالإفراج الشرطي وقصر مدته، ومثل المنظمة في أعمال الورشة الزميل "معتز بالله عثمان" الباحث بالأمانة العامة.

.. وتشارك في أعمال الدورة ١٩ للجنة العربية الدائمة

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان أعمال الدورة الـ١٩ للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية فى الفترة من ٧ إلى ١٠ فبراير/شباط ٢٠٠٥، والتي تناول فيها المندوبون الدائمون مناقشة عدد من القضايا الاعتيادية، من أهمها التربية على حقوق الإنسان التي كلفت فيها اللجنة الأمانة العامة للجامعة بحث الدول الأعضاء على الإدلاء بآرائهم في ورقة العمل التي سبق طرحها على اللجنة وأعدتها المنظمة العربية للتربية دو العلوم والثقافة.

وتحضر المنظمة في اللجنة بصفة مراقب ومثلها فى الاجتماع كل من "أ.علاء شلبى و"أ. إسلام أبو العنين" الباحثان بالأمانة العامة، ولاحظ مندوبو المنظمة غياب قضية العراق وتداعيات الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب عن مناقشات اللجنة.

.. وتشارك في احتفالات الذكرى الخمسين لباندونج

شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الاحتفال بمرور خمسين عاماً على انعقاد مؤتمر باندونج في العام ١٩٥٥ والذي أسس لبزوغ أفكار وحركة عدم الانحياز وعزز من الدعوة للاستقلال والتحرر الوطني في العالم الثالث.

وقد نظم المؤتمر منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية في ١-٢ مارس/آذار ٢٠٠٥بعنوان "رؤية باندونج بعد مرور خمسين عاما- مجابهة التحديات الحديثة"، كما أقامت منظمة التضامن احتفالية تضامنية مع المرأة العراقية بعنوان "ذاكرة العراق" في مناسبة يوم المرأة العالمي.

.. وتشارك في ندوة "نساء منسيات" لمركز قضايا المرأة المصرية

شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في أعمال ندوة "نساء منسيات" التي عقدها مركز قضايا المرأة المصرية في ٢٤ فبراير/شباط ندوة لمناقشة التقرير الذي أصدره المركز بعنوان "نساء منسيات" : دراسة عن الآثار المترتبة على انعدام الحماية القانونية للعاملات في الزراعة البحتة، ومواجهة المخاطر التي يتعرضون لها.

وتدور الدراسة -التي أعدتها أ.زينب خير- عن القوانين المنظمة لعمل النساء العاملات في "الزراعة البحتة" في مصر، ودور الإعلام في الإسهام في حل مشكلات المرأة الريفية، كما تضمنت عرض نتائج دراسة ميدانية عن أوضاع النساء الريفيات وظروف عملهن، وقد مثلت المنظمة أ. "هايدي الطيب" الباحثة بالأمانة العامة.

ندوة لوضع قانون جديد للتأهيل الاجتماعي .. تنظمها جمعية شموع

نظمت جمعية شموع لحقوق الإنسان ورعاية المعاقين، ندوة ناقشت فيها أوضاع المعوقين وذوى الاحتياجات الخاصة فى مصر، وخلصت الندوة لعدم وجود إحصاء لعدد المعاقين فى مصر وتصنيفهم النوعي، ولفتت إلى ضرورة وجود قانون جديد للتأهيل الاجتماعي يتلافي العيوب القائمة في القانون الحالي، ومنها التمييز بين فئات المعوقين ووضع ضمانات أكثر للحماية والتأهيل وحفز مشاركتهم.

وقد حاضر فى الندوة كل من السادة أ."حسن يوسف" رئيس الجمعية، وأ."ثريا متولي" مدير إدارة التأهيل الاجتماعي بوزارة الشئون الاجتماعية سابقا، وأ."أحمد منير شومان" رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لرعاية الصم.

جمعية مساعدة السجناء تنظم دورة تدريبية جديدة في مجال الحق فى سلامة الجسد

نظمت جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء التعاون مع نقابة المحامين دورة تدريبية جديدة في برنامجها المستمر حول "الحق فى سلامة الجسد" خلال الفترة من ١٧-١٨ فبراير/شباط، وتستهدف الدورة تزويد المتدربين بالمعلومات القانونية والتشريعية المرتبطة بالحق فى سلامة الجسد فضلا عن المواثيق الدولية التى تؤكد هذا الحق وتطبيقات ذلك فى النظام القضائي والقانوني المصري.

من أخبار المنظمات

"جلسات استماع لضحايا حقوق الإنسان" تنظمها الجمعية المغربية

نظمت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان جلسة استماع عمومية لضحايا الانتهاكات الجسيمة تحت شعار "شهادات بدون قيود من أجل الحقيقة" في ١٢ فبراير/شباط.

وقد تناولت الجلسة الانتهاكات التي وقعت لحقوق الإنسان منذ العام ١٩٥٦ إلى الفترة الراهنة، وذلك عن طريق برنامج أشتمل على شهادات بدون قيود من أجل الحقيقة- شهادات للنساء ضحايا الانتهاكات الجسيمة- شهادات لضحايا النفي القسري- شهادات المحامين الذين آزروا الضحايا أثناء المحاكمات غير عادلة- محاكمة رمزية للمسئولين المشتبه فى ارتكابهم تلك الانتهاكات.

اتحاد الصحفيين يدعو القمة لإطلاق حريات التعبير

وجه اتحاد الصحفيين العرب رسالة مفتوحة إلى القادة العرب فى قمة الجزائر، طالب فيها بوضع خطوة إطلاق حرية الصحافة والرأى والتعبير فى مقدمة برامج الإصلاح والتغيير، باعتبارها مقدمة حقيقية لأى تطور ديمقراطى سليم.

وأضافت الرسالة أن إطلاق الحريات العامة، وفى مقدمتها حرية الصحافة والرأى والتعبير وإلغاء العقوبات السالبة للحرية، وإطلاق سراح الصحفيين المحبوسين، هو ما تنتظره الشعوب المتطلعة لمستقبل أفضل، باعتباره الخطوة الكفيلة بمواجهة الضغوط الأجنبية، والحامية للحاضر والمستقبل من الاختراقات الخارجية.

المعهد العربي يعد مشروعاً لدرجة الماجيستير في حقوق الطفل

شرع المعهد العربى لحقوق الإنسان فى إعداد برنامج تعليم عالى متقدم للحصول على الماجستير المتخصص فى حقوق الطفل بالتعاون مع عدد من الجامعات العربية والمجلس العربى للطفولة والتنمية وبدعم من المكتب الإقليمى لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف). وسيتم التنفيذ للوحدة الأولى منه فى الجامعة اللبنانية فى شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٥.

ويمثل الماجستير المتخصص في حقوق الطفل خطوة متقدمة من الخطوات المتخذة ضمن استراتيجية النهوض بحقوق الطفل ونشرها فى إطار المنهج الشامل القائم على المعايير الدولية بحقوق الإنسان.

المشرف على النشرة :

الأستاذ/ إبراهيم علام – المدير التنفيذي

شارك فى تحرير هذا العدد :

أ. علاء شلبى، أ. هايدى الطيب، أ. محمد راضى، أ. معتز بالله عثمان

أ. إسلام محمد أبو العينين، د. سامية حسين

السكرتارية الفنية :

أ. سامى زكريا، أ. عصمت جابر، أ. منى هاشم

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

...

الأمين العام : أ.محمد فائق

رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكى مدنى

نائب الرئيس : د.سهام الفريح

المقر الرئيسى : ٩١ شارع الميرغنى- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ – ٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦ – ٦٩٠٤٧٠٣

بريد إلكتروني :
aohr@link.net

موقع الإنترنت :
www.aohronline.com
www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

داخل مصر ٥٠ جنيهاً مصرياً

خارج مصر ٥٠ دولار

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت حساب جار ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835

أو البنك العربى بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)
Account 201738